خلاصة
الأسس الفنية
للبحوث النحوية

تأليف
الدكتور / على أبو المكارم

العنوان	خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية
المؤلف	على أبو كارم
الطبعة	الأولى
السنة	٢٠٠٣
رقم الإيداع	١٨١٤٢ / ٢٠٠٣
الناشر	دار الهانى للطباعة ٤٤٤٢٠٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في البحث العلمي جانبان أساسيان : الأسس الموضوعية التى يجب اتباعها فيه ، والأسس الفنية - أو الشكلية - اللازمة له . والأسس الموضوعية هى التى تقدم - أو ينبغى أن تقدم - الحقائق العلمية ، فتحدد طبيعتها وظواهرها واتجاهاتها ، وتحلل عواملها وأسبابها وظروفها ، وتبين مراحلها وعلاقاتها وخصائصها ، وتستكشف معطياتها ومقولاتها وآثارها المباشرة وغير المباشرة . أما الأسس الفنية - أو الشكلية فإنها بمثابة القوالب التى تصب فيها هذه الحقائق ، والأطر التى تقدمها .

وهذان الجانبان يتكاملان بالضرورة ، لأن فصم الصلة بينهما يسلم إلى خلط الأمور وتشويهها واضطراب تحديدها ، وهذا الذى نقدره واضح أشد ما يكون الوضوح بالنسبة للأسس الموضوعية حتى ليكاد يكون من

البدهيات فيها • ويجب أن يكون الأمر كذلك عندى في الأسس الفنية أو الشكلية ، لأن التناول العلمى بطبيعته منهجى ، وفي منهجه لا مجال لغير تضافر الشكل والمضمون ، فإن المضمون فيه بغير شكل محدد ومعبر عنه يصبح شيئا هلاميا ضبابيا لا يقدم حقيقة ولا يسهم في إدراك علمى • وإذا كانت بعض العلوم الإنسانية - وفي طليعتها النقد الأدبى - قد ادعت أنها تجاوزت هذه الثنائية في بعض المراحل فإن مثل هذا الادعاء يظل مقولة نظرية لا تأخذ تطبيقاتها العملية في أبعادها التطبيقية - وإذا هى فعلت في مجالات بعينها أو أعمال بذاتها اتسمت بقوالب فضفاضة كلية تدل على مقدرة الناقد وليس على حقائق الأعمال محور النقد • فيتحول النقد فيها إلى إبداع ذاتى قد يكون واهى الصلة بالعمل الفنى • والنتيجة النهائية لذلك أن الوعى بهذه الثنائية والحرص على تطبيق شرائطها العلمية لابد منهما وإن بدا ذلك في

بعض الأحيان مخالفا لدعوات عاليات في بعض المجالات ·

يؤكد ذلك أن تأثير الأسس الفنية أو الشكلية في الجانب الموضوعى متعدد الصور ، يأتى في طليعتها المساعدة على التحديد الدقيق والاستيعاب الضابط والفهم الصحيح ، وهى جميعا من ضرورات الموضوعية للوصول إلى الرؤية النافذة للحقائق العلمية ، فالشكل إذن لازم للمضمون ، وضرورة من ضروراته ، به يتضح وفيه يتجلى ومنه ينطلق · ولا مضمون بغير شكل يقدمه ، وفساد الشكل مؤشر واضح أوضح ما تكون الدلالة على اضطراب المضمون · ومن ثم كان إهمال الشكل حماقة لا تقل عن حماقة اضطراب التفكير وفساد العقل · وما زالت أذكر في هذا الشأن نماذج لا تحصى لبعض أدعياء العلم الذين يزعمون أن الشكل لا أهمية له، أكتفى منها بنموذج واحد يعرفه زملاؤنا في الدار ، حين دخل "دكتور صغير" على تلاميذه في محاضرته الأولى

وأراد أن يعرفهم بنفسه فقال فيما قال : "نحن لنا - معظما نفسه - آراء علمية هامة لم يتوصل إليها من قبل أحد ، وقد وافقنا عليها أستاذنا فيرث كما وافقنا عليها ابن جنى" • وانفجر طلابه ضاحكين من أنماط الخلط العجيب، وبهت صاحبنا إذ لم ير لضحكهم سببا ، فعزاه إلى قلة أدب أولاد الكلب الذين لم تحسن أمهاتهم تربيتهم• وأحسب أن هذا الدكتور الصغير وإن تجاوز الثمانين ما زال كما كان ، غير قادر على أن يصوغ عباراته ، لا لشئ إلا لأنه لم يتعلم كيف يفكر ، ولا كيف يعبّر • وفي كتبه من هذا القبيل أعاجيب ، حتى لقد هممت أن أقدم مختارات منها لطلابى في الدراسات العليا لتكون نماذج على الفساد قائلا : إياكم ومثل هذا ، لولا أننى وجدت حرجا من أن يقال إنه يتتبع "عورات" يجب سترها •

* * *

هذا الكتيب خلاصة للأسس الشكلية أو الفنيـــة فـــي البحث النحوى بخاصة ، ونواة لكتاب في موضوعـــــه ، يقدم بصورة مفصلة وتطبيقيـــة هـــذه الأســـس ، وهـــذه الخلاصة في حاجة إلى تنقيح وتوثيق وإضافات أرجو أن يتاح لى وقت كاف للقيام بها ، لتلافى جوانـــب قصـــور أعرفها فيها ، في مادتها وفي تنظيمها ، ولكـــن حاجـــة أبنائنا طلاب الدراسات العليا إلى هذا العمـــل وإلحاحـــهم عليه حملتنى على أن أقدمه لهم كما هو ، آملا أن تلبـــى مؤقتا هذه الحاجة وأن تستجيب لبعض متطلباتها ٠

والله من وراء القصد ،،

على أبو المكارم

يفترض أن نقدم هنا تصورا علميا واضحا للمسائل الكثيرة التى تصحب البحث العلمى ومراحله ومشكلاته ، والمناهج المتبعة فيه ، وفي طليعة ذلك كله :

١-كيفية اختيار موضوع البحث ٠

٢-كيفية تحديد العنوان ٠

٣-كيفية تحديد خطة البحث ٠

٤-كيفية جمع المادة العلمية من مصادرها المعتمدة ٠

٥-كيفية تحليل هذه المادة وتصنيفها طبقا للاعتبارات الموضوعية ٠

٦-ضوابط الصياغة العلمية للبحث ٠

وسنخص كل موضوع من هذه الموضوعات بكلمة موجزة ٠

* * *

اختيار موضوع البحث

يفترض أن يختار الباحث موضوعا يقدم إضافة للبحث العلمى ، لأن الموضوع الذى لا مجال فيه لإضافة يعد تكرارا لجهود السابقين ، والتكرار اجترار ، الأمر الذى يخلو من الفائدة .

لكن تحديد الفائدة المرجوة من البحث العلمى مناط اختلاف .

فبعض الأساتذة المجتهدين يشترط **أن يكون البحث مبتكرا** ، بمعنى أنه لم يسبق تناوله من قبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهم في هذا الموقف يتبعون المدرسة الفرنسية القديمة التى كان لها تأثيرها في الدراسات الإنسانية في الجامعة المصرية ثم جامعة فؤاد الأول ثم جامعة القاهرة ، ولكن الأخذ بهذا التصور للفائدة يضيق كثيرا من مجالات البحث العلمى ، لأن موضوعات البحث العلمى في الدراسات الإنسانية بعامة

وفي الدراسات النحوية واللغوية بخاصة صارت ضيقة إلى الدرجة التي يمكن القول معها بأن معظم الموضوعات التى تخطر ببال الباحثين قد درست من قبل ، إما بصورة مباشرة وإما بصورة غير مباشرة •

إننا إذا أردنا أن ندرس شخصية نحوية - مثلاً - لوجدنا أنه قد تمّ بشكل ما دراسة هذه الشخصية حتى لو لم يكن قد كتب فيها بشكل مباشر ؛ لأنهّا قد تنوولت غالباً بصورة غير مباشرة عند دراسة الشخصيات الأخرى المعاصرة لها أو المتأخرة عنها ، أو عند دراسة الخلاف في المسائل ، أو الآراء المختلفة في المدارس النحوية ، أو عند دراسة الاتجاهات المتعددة في التوجيهات النحوية، أو عند تحقيق بعض النصوص لهذه الشخصية أو لغيرها ممن تأثر بها ؛ ومن ثمّ يكون اشتراط الابتكار والجدة بمعنى عدم سبق دراسة الموضوع أمرا لا سبيل لتحققه ، ممّا يجعلنا مضطرين إلى أن نقدم نوعاً من التصوّر المختلف للإضافة العلمية التى يفترض أن يُقدمها الباحث

في الدراسات العليا وفي هذا الإطار يمكن أن نجد صورا متعددة لهذه الإضافة على النحو الآتى :

١-**من الممكن أن يكون الموضوع مبتكرًا بالفعل،** ولم تسبق دراسته بصورة من الصور • فنحن لا نستبعد وجود مثل هذه الموضوعات وإن كانت في جملتها تتصف بالندرة • ومن ذلك - مثلاً - لو درسنا نحو عبد القاهر من خلال "نظرية النظم" تلك النظرية التي حاولت المزج بين علم النحو وعلم المعانى ، أو لو درسنا - أيضاً - أثر الوظائف العملية في الآراء النحوية ، بمعنى أننا ندرس العمل الذي كان النحوى يقوم به وهل كان له تأثير عليه في آرائه النحوية ؟

٢-من الممكن أن تتمثل الجدّة في البحث في **تجميع جزئيات مُتعثِرة من المادة العلمية لتكوين فكرة كلية** عن الموضوع الذي يتناول هذه الجزئيات ، كقضية التطابق في النحو - مثلاً ، ففي النحو كما في اللغة تمييز

واضح بين المفردات من حيث العدد إفرادًا وتثنية وجمعاً، ومن حيث النوع تذكيراً وتأنيثًا ، ومن حيث الإعراب رفعاً ونصبًا ، وجراً ، ومن حيث الشيوع والتعيين : نكرة ومعرفة .

ولو حاولنا أن نعرف صور التطابق الفعلية في النحو العربى كله فلابد من جمع جزئياتها وتصنيفها والوصول من ذلك إلى تصورّ كليّ لكل حالة من حالات التطابق من حيث الوجوب أو الامتناع أو الجواز ، ثم محاولة تفسير كل منها.

٣-كذلك يمكن أن تتمثّل الجدّة في **تلخيص البحوث السّابقة** .. فثمة موضوعات كثيرة سبقت دراستها ، وكتبت فيها مئات إن لم تكن آلاف الصفحات فأصبحت من الضخامة بحيث يتعثر الإلمام بتصورّ كلى لها للوقوف على عناصرها ومكوناتها ، ومن ثمّ يكون تناول مثل هذه الموضوعات تناولاً جديداً كفيلاً بتلخيص ما ذكره السابقون لتقديم تصورّ دقيق وواضح لها .

في هذا الإطار مثلاً - يمكن أن نصنع بحثاً عن ظاهرة الإعراب ، فلقد كُتب عن هذه الظاهرة في جميع كتب النحو ، وقلمّا أن تجد كتابًا لم يتناولها بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومن ثم كان تقديم تصوّر دقيق لمثل هذه الظاهرة جديراً بأن يكون غاية بحث علمي جديد ، على أننا نلحظ فيها عنصر جدة آخر يتمثل في الربّط بينها وبين بقية الظواهر اللغوية ، ثم معرفة خصائصها في العربية وفي بقية اللغات السّامية ٠

إن مثل هذا البحث كفيل بأن يُقدّم خلاصة دقيقة ورؤية واضحة معتمدة على دراسة مفصّلة تتناول جميع جوانب الموضوع وتبحث كافة أبعاده وعناصره ٠

٤- ويمكن أن تتمثل الجدّة **في مناقشة الآراء السابقة** وذلك إذا كانت هذه الآراء مبنية على معلومات ناقصة ، أو لم تعتمد على مصادر كافية ، أو فسّرت تفسيراً غير دقيق ، ولا يؤيده ما كشف عنه من آراء ، وما نشر من مصادر ٠

فشخصية مثل شخصية أبي على الفارسي شخصية ذات تأثير بارز في النحو العربى ؛ وقد عاصرة عدد كبير من أعلام النحو كالسيرافى ، والرماني ، وابن خالويه وابن جنى ، وابن فارس ، وغيرهم كثير ، وآراء هذه الشخصية وآثارها متعددة ومتنوعة ، وتأثيرها في مجالات البحث النحوي المختلفة شديد الوضوح وبخاصة في جميع المجالات التي أسهم فيها تلميذه العظيم ابن جنى، وقد تناول هذه الشخصية بالدراسة الدكتور : عبد الفتاح شلبى في رسالة قدّمها منذ نحو خمسين عاماً ، وفي ذلك الوقت كانت معظم كتب الفارسى وكتب تلاميذه ومعاصريه ما تزال مخطوطة ، واليوم قد تغيّر الموقف كله .. فقد نُشرت الأعمال العلمية لكثير من تلك الشخصيات المعاصرة له ، ووثق كثير من آراء هذه الشخصيات ، وعلى هذا يمكن في تقديرنا إعادة دراسة شخصية أبى علي الفارسي ؛ بل إننا نرى أن إعادة هذه

الدراسة أمر تفرضه مجموعة من الضوابـــط والمعـــايير الموضوعية وفي طليعتها :

أ-أن الدراسة السابقة بحكم الظروف كانت تهدف إلـــى التعريف بآراء أبي على ومن ثمّ كانت تعتمد علـــى العرض دون التحليل والمناقشة غالبا ٠

ب-أن معظم مصادر الدراسة السابقة كانت مخطوطـة؛ مما يجعلها عرضة للتصحيف والتحريف ، بل كـــان بعضها مجهولاً - أيضاً - مثل كتاب الشعر له ٠

أمّا الآن وبعد تحقيق أعماله فإن الوقوف على آرائـه بدقة أمر واجب لا سبيل إلى تجنبه ٠

ج-أن الدراسة الدقيقة لآراء الشخصية النحوية تسـتلزم أن نضع في الاعتبـــار مجموعـــات مختلفـــة مـــن المصادر هي :

١-المصادر التى كتبت عن الشخصية ٠

٢-المصـــادر التـــى نقلـــت آراء الشـــخصية أو ناقشتها ٠

٣-المصادر التي كتبتها الشخصية بشكل مباشر ٠

فإذا وضعنا في الإعتبار أن بعض هذه المصادر إن لم يكن الكثير منها لم يكن متوافرًا في الدراســـة الســـابقة انتهينا إلى ان دراسة مثل هذا الموضـــوع أمـــر حيـــوى واحتمالات الفائدة منه أمر متوقع بالرغم من أنـــه ربمـــا يكون قد دُرس من قبل ٠

في هذا المجال نعرض المثال - وهو الدراسات التي كُتبت عن المدارس النحوية ، لقـــد كتـــب عـــدد مـــن الباحثين عن مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ، والمدرسة البغدادية ، والمدرسة النحويـــة فـــي مصـــر والشـــام ، والمدرسة النحوية في الأندلس ، إلى غـــير ذلـــك مـــن الدراسات التي كتبت في مراحل تاريخية متفاوتة وهـــى

جميعاً دراسات تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء المصادر التي تمّ نشرها والبحوث التي تمّ صدورها ٠

وفي هذا الإطار كله نقف عند نقطتين نختتم بهما الحديث في هذا الموضوع :

أ-هل يمكن دراسة المحدثين وآرائهم ، أو لا يمكن القيام بهذه الدراسة ؟ !٠

قد يبدو لأول وهلة أن دراسة المعاصرين - وبخاصة الأحياء منهم - أمر غير مقبول ؛ لأنها عرضة للمجاملة أو للتحامل ، ثم إن المحدثين عيال غالبا على التراث القديم ، فمنه أخذوا وبمقولاته قالوا ، الأمر الذي لا يقدم فائدة للبحث العلمي في دراستهم ، وأولى من ذلك دراسة القدماء ؛ لأنهم هم الأسس التي بنى عليها المحدثون آراءهم واتجاهاتهم ، وهذا التصوّر في تقديرنا غير دقيق ؛ لأن كل جيل من الأجيال يُعد بالنسبة للأجيال المتصلة به جيلا حديثاً ، فإذا امتدّ الزمن وتطاول صار

جيلاً قديماً ، والآراء هى الآراء لم تتغيّر ، والاتجاهات هى الاتجاهات لمْ تتبدل ، ثم إننا لا نتصور أن جيلا من الأجيال قد جرّده الله من المقدرة على الإضافة العلمية .

إن اللاحق يبنى على السابق ، فاللاحق لا ينقل آراء السابق فقط ، وإنما ينميها ويضيف إليها ؛ ولهذا فإن الحكم على المحدثين بأنهم لا يقدمون جديداً جديراً بالدراسة حكم غير دقيق ، وهو تعميم غير علمي ، وليس قائماً على أساس . ومن ثم فإننا لا نجد مانعاً من دراسة المحدثين دراسة علمية وفقاً للضوابط التالية :

١-أن تقوم الدراسة على أسس علمية موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية .

٢-أن تكون الشخصية محور الدراسة قد قدّمت إضافات علمية تستحق تناولها بالدراسة ، وأن تقوم الدراسة بالتعرّف إلى مصادر ثقافة هذه الشخصية ، ومكوناتها العلمية وهل هى مصادر أصيلة أو وسيطة ،

ومعرفة مدى ما قدمته من جديد في تناول الموضوعات، وما قدّمته من آراء وأحكام وما فيها من إضافات .

ب–هل يمكن تحقيق كتاب سبق صدوره محققاً :

إن عدداً من الباحثين يرون عدم جواز ذلك في الدراسات العليا ويجعلونه من باب التكرار الذى لا فائدة ترجى منه ؛ لأن النص ما دام قد نشر فلا ينبغى إضاعة الوقت في إعادة نشره ، وفي هذا الموقف – أيضاً – نظر ؛ لأن النشرات السابقة قد لا تكون علمية بالقدر الكافى ، فقد تتضمن أخطاء في التحقيق تتمثل في أسقاط أو تصحيفات أو تحريفات دون أن ينبه عليها ، وقد يفوت عليه عزو الآراء إلى أصحابها ، أو يهمل تخريج بعض الشواهد ، وقد يتضمّن النص بعض الآراء غير الصحيحة التى تحتاج إلى توقف . فضلا عن أن النشرات السابقة قد تكون معتمدة على بعض النسخ التي اكتشف غيرها بعد صدورها ، وهذه جميعاً أسباب جديرة بأن تتيح للباحثين تحقيق كتاب سبق صدوره محققاً بغية

تقديم نصّه تقديماً صحيحاً ، يتلافى صور القصور التي كانت موجودة في النشرات السابقة ويسهم في تقديم إضافة علمية صحيحة إلى المكتبة العربية ، تكون بدورها خطوة نحو القيام بدراسة دقيقة لما ورد في النص المحقق .

* *

تحديد عنوان البحث

يجب أن يكون العنوان المختار للبحث عنوانا دقيقا يعبر بوضوح عن موضوع البحث من ناحية ، ومادته العلمية من ناحية أخرى ؛ ولذلك لا يصح أن يكون العنوان عاماً في حين أن الموضوع جزئى وخاص ، كما لا يصح أن يكون العنوان خاصاً في حين أن المادة العلمية أكثر اتساعًا وتناولاً ، ويجب أن يُختار للعنوان كلمات مباشرة ذات دلالة واضحة ، ولا يجوز فيه بحال أن يلجأ إلى التعبيرات المجازية التي يمكن الاختلاف في دلالتها ؛ لأن عنوان البحث هو الذي يُحدد إطار البحث ، ويبين موضوعه ، ويوضح حدوده وآفاقه ، وأى لبس في ذلك يعني بالضرورة إرباك للقاريء وعدم تقديم الفائدة المرجوة له ٠

كذلك لا يصح أن يكون عنوان البحث عنواناً داخليًا لقسم منه ، أو لباب منه ، أو لفصل منه ، أو لمبحث فيه، فذلك قصور ينبغي أن يبرأ البحـــث العلمـــي منـــه ؛ لأن جميع ما يتضمنه البحث من مادة علمية يجب أن يكـــوّن جزئيات قادرة على تصوير العنوان وتحديد عنـــاصره ، وبيان مباحثه . فجعل العنوان الكلى عنواناً جزئياً دليـــل على الاضطراب في فهم الموضوع ، وعـــدم وضـــوح الصورة الذهنية الكاملة له .

* *

تحديد خطة البحث

بداية نقرر أن الخطة يمكن أن تنقسم إلى قســـمين متميزين :

القسم الأول : المقدمة ، والتمهيد أو المدخل – إن وجد – والخاتمة.

القسم الثاني : صلب البحث .

وسنعرض لكل من القسمين فيما يلي :

أولاً : المقدمـــة :

وينبغي أن تكون آخر ما يكتب من البحث بـــالرغم من أنّها أول ما يقرأ منه ، وتتناول المقدمـــــة العنـــاصر الآتية :

أ-تحديد موضوع البحث :

وهو أمر شديد الأهمية ، وقد يكـــون هـــذا التحديـــد ميسوراً في بعض الأحيان، وقد يكون صعبًا فـــي أحيـــان أخرى •

وعلى الباحث أن يراعى في تحديده المادة العلميـــة التى بين يديه - فمثلاً - حين نقول : "جـــــهود الســـيرافى النحوية" فإننا نعني بالضرورة شيئاً مختلفًا عما لو قلنـــا : "السيرافي وجهوده النحوية" ؛ ففـــي الموضـــوع الأول : يكون محور البحث مادة النحو عند السيرافي ، ويكـــــون السيرافي في هذا الإطار ليس موضوعًـــا أساســيًا فـــي البحث • ومن ثمّ يمكن تناوله بإيجاز في تمهيد البحث •

أمّا في الموضوع الثاني : فهو جزء أساسي فيـــه • فكأن البحث تحت هذا العنوان يتضمّن أمرين :

١-السيرافي من ناحية •

٢-جهوده النحوية من ناحية أخري •

كذلك ينبغي أن يتضمن تحديد موضوع البحث تحديد المصطلحات المستعملة فيه ؛ فما المقصود - مثلاً - بمصطلح النحو في مثل هذا العنوان ٠٠ هل يضم الصرف أولا يتناوله ؟! ٠٠ وذلك ؛ لأنّ النحو في تراثنا القديم له دلالات متعددة ٠ ومن دلالاته المستعملة ما يتصل بالكلمة العربية قبل تركيبها في الجملة ، وبعد تركيبها في الجملة ، أي أن الصرف قسم من النحو بناء علي هذا الفهم والاستعمال ٠ ومن بين دلالاته - أيضاً - استعماله مقصوراً على أحكام الكلمات بعد التركيب في الجملة ٠٠ وعلى ذلك يكون النحو والصرف قسمين : فالنحو يشمل الكلمة بعد تركيبها في الجملة ، والصرف يتناول الكلمة قبل تركيبها في الجملة ؛ وهكذا يجب على الباحث أن يحدد ما يريد من هذا المصطلح ، وهل يتناول الصرف أولا يتناوله ؟!

ب-بيان أسباب اختيار الموضوع :

وعلى الباحث في هذه النقطة أن يُقدّم أسبابًا علمية موضوعية وليست شخصية أو ذاتية ؛ فلا يصح في بحث علمي - مثلا - أن يقول إن اختيار الموضوع ثمرة هوى أو رغبة لا تستند إلى مَسوغات علمية ؛ فحب الموضوعات أو كراهيتها أمر شخصي يجب أن ينأي عنه البحث العلمي ؛ فلا يليق بباحث أن يقول : إنني أحببت هذه الشخصية ، أو هذه الفترة الزمنية ، فأردت أن أتناول ما يتصل بها من أمور أو مسائل في البحث فإن ذلك يناقض ما هو مقرر في البحث العلمي من ضرورة اعتماده على الموضوعية المطلقة ، بغض النظر عن مشاعرنا ومعتقداتنا ٠٠ ولا يتقدم البحث العلمي إذا جعلنا هذه المشاعر والمعتقدات أسسًا للاختيار وأسبابًا للدراسة، بل يجب أن تكون هذه الأسباب والأسس قائمة على قيمة الموضوع العلمية ، وأن تصدر عن الاندماج الكامل في

المادة مجال الدراسة ، وأي عدول عن ذلك أمر لا مسوغ له في البحث العلمي ٠

وثمة ملحوظة أود أن أشير إليها في هـــذا المقـــام وهي أن بعض الباحثين يفردون قيمة الموضوع العلميـــة بمبحث خاص في المقدمة ، ومن الجلي أنه أمر لا مـــبرر له ؛ لأن قيمة الموضوع العلمية يجب أن تكـــون جـــزءاً أساسيًا من أسباب اختياره وليست عنصرًا مستقلاً عـــن هذه الأسباب ٠

ج-الإشارة المجملة إلى الدراسات السابقة ذات الصلـــة بالموضوع وتقويم هذه الدراسات بشكل عام ٠

وهذه نقطة مهمة جداً في المقدمـــة ؛ لأن البحـــث العلمي لموضوع ما يجب أن يبـــدأ مـــن حيـــث انتـــهي الآخرون ، ولا يصح أن يكون تكراراً لما تم بحثه مـــن قبل ، وفي هذا النطاق يكون البحث حلقة مـــن سلســـلة متواصلة من الحلقات ، فلا يصح إهمال الحلقات الســـابقة

عند الباحث سواء في مادة بحثه وتناولــــه لــــهذه المـــادة بالتحليل أو في مقدمة بحثه التي يجب أن تقف عند هـــــذه الدراسات لتبين العناصر الإيجابيـــة فيـــها ، والعنــاصر السلبية منها ؛ لأن هذه العناصر السلبية هي التي حــــدث بالباحث إلى أن يكمل دراسة هذا الموضوع في بحثه .

وثمة ملحوظة - أيضًا - نود أن يشير إليـــــها هنـــا وهي أن بعض الناس قد يتصورون أن الدراسات الســابقة التي يشار إليها هي التي تتصــــل بـــالموضوع كلـــه أو بعنوانه، فإذا كانت ثمة دراسات ســـابقة تتنــاول بعــض جوانب الموضوع لم يجد حاجة إلى الإشارة إليها ، وهــذا أمر غير دقيق في البحث العلمي ؛لأن الدراسات الســـابقة قد تكون في نطاق عنوان الموضوع كما قد تكـــون فـــي نطاق جزئياته ومادته ، وعلى الباحث أن يذكر خلاصة لهذه البحوث والدراسات في المجالين جميعاً .

د-بيان الصعوبات التي واجهت البحث:

ويجب - أيضاً - أن تكون هذه الصعوبات علمية موضوعية ليست متصلة بشخص الباحث ولا بظروفه الخاصة ؛ فلا يصح أن يقال مثلاً - إن البحث كان صعبًا؛ لأني لا أحسن قراءة الخط المغربي ؛ ولا يقال : إن ظروفي الاجتماعية لم تكن تيسر لي مهمة البحث - فمثل هذه الصعاب لا يصح ذكرها ؛ لأنها في النهاية صعوبات شخصية تختلف باختلاف الأفراد ، لكن المقصود بالصعوبات التي تواجه الباحث : الصعوبات التى تتصل بالمادة العلمية ، ففي بعض الأحيان قد تكون وفرة المادة سببًا من أسباب هذه الصعوبات ، وفي بعض الأحيان قد تكون قلة المادة سببًا من أسباب صعوبات البحث .. وعلى الباحث أن يذكر - لنا - طبيعة الصعاب التي واجهته وكيف تغلب عليها .. ففي دراسة شخصية مثل : أبي نزار ملك النحاة لا نجد له ترجمة وافية في المصادر المختلفة فهذه صعوبة لكن التغلب عليها أمر

ممكن ، وإن كان يحتاج إلى صبر ودأب ؛ وذلك عن طريق مراجعة كتبه وآرائه المنقولة عنه وهي قادرة على الإفصاح عن ثقافته وتنوع العلوم التي اتصل بها وتعدّد المصادر التي أخذ عنها من كتب ورجال .

وفي دراسة شخصية مثل : سيبويه أو المبرّد نجد أن العكس صحيح ، فوفرة المادة العلمية وكثرتها وتنوعها يمثل صعوبة حقيقية للباحث في مثل هاتين الشخصيتين وهو أمر جدير بأن يحدو به إلى اختيار وسيلة علمية لإعادة البحث فيهما ، ووسيلة تمكنه من الإلمام بهذه المادة العلمية الكثيرة المتنوعة ، والإفادة منها، وتقديم عمل علمي جديد في نطاقها في الوقت نفسه .

هـ- الإشارة إلى خطة البحث :

وليس المقصود هنا ذكر الخطة مفصلة وإنما المقصود بيان المحاور الأساسية التي راعتها الخطة وعلاقة عناصرها معًا بحيث تبدو الخطة بناءً عقليًا لا يتم

فيه الانتقال من جزئية في الموضوع إلى جزئية أخرى بصورة عشوائية وإنما تكون كل جزئية مقدمة للتي تليها ونتيجة للجزئيات السابقة عليها ٠

* * *

ثانياً : التمهيد أو المدخل :

وهو يقدم دراسة للمسائل المتصلة بموضوع البحث لكنها ليست جزءا منه - فمثلاً - دراسة شخصية من الشخصيات النحوية أمر قد يكون مفيدًا في فهم آرائها النحوية ، واتجاهاتها اللغوية لكنها ليست جزءاً من مادة النحو ؛ ولذلك توضع في نطاق التمهيد ولا توضع في صلب الدراسة ، وكذلك لو أردنا دراسة كتاب في إعراب القرآن لمؤلف ما فإن هذا الموضوع متصل بصورة أو أخرى بكتب إعراب القرآن من ناحية والمؤلف من ناحية أخرى وهكذا يجب أن يتناول التمهيد أمرين :

أ-نظرة تاريخية على كتب إعراب القرآن ؛ لبيان موقع الكتاب موضوع الدراسة منها ٠

ب-نظرة على حياة المؤلف للأسباب التي أشرنا إليها من قبل •

كذلك - مثلاً - لو كنّا ندرس النحو في مرحلة تاريخية معينة ، ولتكن مثلاً في القرن السادس فإن من المعلوم أن النحو متصل اتصالاً وثيقاً في معطياته العلمية بالمراحل التاريخية المختلفة ومن ثم لم يكن بد من أن يتم التناول للقضايا النحوية قبل هذه المرحلة التاريخية ويكون موضع ذلك التمهيد •

كذلك لو درسنا النحو في إقليم ما كالنحو في الأندلس - مثلاً - فإنه يتصل اتصالاً وثيقًا بأمرين :

الأمر الأول : النحو في الأقاليم الأخرى •

الأمر الثاني : الطرق التي سلكها النحو للوصول إلى هذا الإقليم •

ومقتضى هذا أن هاتين المسألتين على اتصال بموضوع البحث وتضيئ بعض جوانبه ، لكنهما ليستا جزءين منه ومن ثم يكون مكانهما في التمهيد •

ولابد أن يراعى في التمهيد مدى ملاءمته لموضوع البحث فلا يصح أن يتناول ما ليس له تأثير فيه – وفي هذا النطاق فإننا قد نقف - أحياناً - على بعض المؤثرات السياسية إذا كانت ذات تأثير في الشخصية النحوية أو في الاتجاهات النحوية لهذه الشخصية ، وقد نغفل ذلك ما دام - ليس لها تأثير ، فما يراه البعض من ضرورة دراسة كافة الجوانب من سياسبة واقتصادية واجتماعية وثقافية أمر قد يكون مقبولاً في الدراسات الأدبية ؛ لأنه قد يوضح طبيعة الشخصية الأدبية ، لكنه ليس مقبولاً في نطاق الدراسات النحوية ؛ لأن البحث النحوى بطبيعته موضوعى ، والباحث النحوي يتأثر تأثرًا كبيرًا بشيوخه والكتب التي قرأها أكثر بكثير من تأثره بمؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية .

ثمة ملحوظة أخرى تتصل بالتمهيد وهي أن التمهيد ليس له حجم محدد بيد أنه لا ينبغي أن يشغل من الرسالة حيزًا كبيرًا ، ونحن نرى أنه لا يصح أن يزيد بحال من

الأحوال عن خمس البحث ؛ ولا يصح أن تكرر فيه معلومات سابقة .

فإذا كانت الشخصية - مثلاً - التي ستدرس في التمهيد قد تمت دراستها من قبل وليس لدى الباحث ما يقدمه من جديد فإن عليه أن يحيل إلى الدراسات السابقة، فإذا كان لديه جديد يمكن أن يضيفه فإن عليه أن يوازن بين الكم الجديد الذى عنده والمعلومات المتوفرة من الدراسات السابقة .

وإذا كان الجديد عنده قليلاً اكتفى بالإضافة دون تكرار للمعلومات السابقة كأن يقول مثلاً : في دراسة شخصية ابن الحاجب دراسات متعددة أهمها .. ويكتب بيانًا بهذه الدراسات ، ثم يقول بعد ذلك : بيد أننا نستدرك على هذه الدراسات ما يلى : ويكتب ما لديه من معلومات جديدة تتصل بالشخصية أو مصنفاتها .

أما إن كان كم المعلومات التي سيقدمها كثيرا قياسًا إلى ما ذكره السابقون فإن عليه في هذه الحالة أن يكتب

بالتفصيل على أن تكون المصادر السابقة جزءاً من مصادره .

ومقتضي هذا كله أن دراسة الآراء النحوية أو المسائل النحوية والاختيارات النحوية لأحد العلماء المشهورين ونحوها مما لا يستطيع الباحث أن يقدم فيه جديدا وجب ألا يكتب الباحث شيئا عن حياته اكتفاء بما ورد في المصادر السابقة عليه بل نؤثر عدم تناول الموضوع كله إلا إذا كان لديه ما يقدمه فيه .

* * *

ثالثاً : الخاتمة :

يظن بعض الباحثين أن وظيفة الخاتمة هى تلخيص البحث كما يظن بعضهم أن وظيفة الخاتمة هي إعادة عرض الخطة ؛ وهذا الظن وذاك غير صحيح ، وللخاتمة وظيفة محددة علميًا وهي تحديد أهم نتائج البحث إذ من المفترض أن الباحث قد توصل في بحثه لموضوعه إلى نتائج محددة تتمثل في إدراك بعض

العلاقات ، أو تفصيل بعــض المجمــلات ، أو توضيـــح بعض المبهمات ، أو اكتشاف بعض الحقائق ، أو إزالـــة بعض اللبس أو غير ذلك من معلومات جديـــدة ؛ فعلـــى الباحث أن يصنف هذه المعلومات وأن يتخـــير أكثرهـــا أهمية فينص عليها في الخاتمة • كذلك - أيضًا - يمكـــن أن تتناول الخاتمة بعض القضايا أو المشكلات التي تحتاج إلى إعادة بحث ؛ نظراً لما لها من تأثير ممـــا لـــم يتـــح للباحث دراسته في بحثه •• إما لأنها لم تكـــن وثيقـــة الصلة بموضوعه ؛ أو لأن المادة العلمية التي لديـــه لـــم تكن كافية للقطع فيها برأي ؛ ولذلك يمكن أن نسجل أهـــم هذه الموضوعات - باعتبارها ضمن توصيـــات البحـــث ومقترحاته في الخاتمة •

* *

تقسيم صلب البحث

من الممكن في دراسة أي موضوع أن يلجأ البــاحث إلــى تقسيمه تقسيمات مختلفة تتضمن مادته العلمية ودراســته لــهذه المادة . وأمامنا نظرياً عدد من الاحتمالات على النحو التالي :

١-تقسيم البحث إلى أبواب وتقسيم الأبواب إلــى فصول وتقسيم الفصول إلى مبــاحث أو مطــالب تضــم بدورها المسائل موضوع الدراسة .

وفي هذا الإطار نود أن نقف عند الحد الأدنى لعـدد الأبواب والحد الأقصى لعددها ، والحــد الأدنــى لعــدد فصول كل باب والحد الأقصى لعددها فيه . وليس ثمــة رأى قاطع في هذه المجالات جميعاً وما نقرره فيها مــن باب الاجتهاد الذى يقبل الاختلاف .

ونحن نرى أن الحد الأدنى لعــدد الأبــواب فــي البحث بابان والحد الأقصى لعددهــا أربعــة أبــواب ، وتفسير ذلك أن الحدّ الأدنى مرتبط جوهريًا بالتقسيم فــلا

يمكن أن تكون هنالك رسالة مكونة من باب واحد ، وأن الحد الأقصى مرتبط بالمادة العلمية ؛ ومن المؤكد أن المادة العلمية في نطاق موضوع واحد يمكن أن تعالج في إطار كلي تتعدّد اعتباراته لكنها محكومة في النهاية بوحدة الموضوع الأمر الذى نتصوّر أنه لا يمكن أن يزيد عن جوانب أربعة بحيث تشمل - مثلا - جانبًا تاريخيًا أو شكليا ، وجانبًا موضوعيًا ، وجانبًا منهجيًا ، وجانبًا لعلاقات الموضوع بغيره تأثرًا وتأثيرًا .

وزيادة الأبواب عن هذا القدر يعنى عدم وجود رابط كلي يجمع المادة ويُقدمها في إطار صالح للدراسة .

والحد الأدنى لعدد الفصول في كل باب فصلان ، أما الحد الأقصى الذي نراه فهو خمسة فصول ، ولكننا نضيف إلى ذلك ملحوظة مهمة وهي أنه لا ينبغي أن يزيد عدد الفصول في البحث كله في جميع أبوابه عن تسعة فصول ؛ فإذا كان أحد الأبواب يتضمن قدرًا كبيرًا منه فإنه يجب ألا تتضمن بقية الأبواب إلا ما تبقى من

فصول ، وفي هذا الإطار يمكن نظريًا أن تكون الرسالة مكونة من ثلاثة أبواب في كل باب ثلاثة فصول ، وهذا هو التصوّر الأمثل عند تقسيم الرسالة إلى أبواب وفصول ٠٠ كما أن من الممكن أيضا أن تتضمن الرسالة بابين في أحدهما أربعة فصول ، وفي الآخير خمسة فصول أو ما دونها ٠ والاحتمالات العقلية في هذا النطاق متعددة على ألا تزيد عن العدد الذي قررناه ٠

وتضم الفصول مباحث أو مطالب ويمكن أن تكون هذه المباحث أو المطالب بمثابة أطر رئيسة لدراسة المسائل ٠

كما يمكن أن تكون هي المسائل والقضايا والموضوعات الجزئية التى يتم تناولها بشكل مباشر ٠

٢-تقسيم البحث إلى أقسام ؛ وتقسيم الأقسام إلى فصول وهي بدورها تضم مباحث أو مطالب أو مسائل ، وفي هذا الإطار ينبغي أن نقرّر الحد الأدنى والحد

الأقصى للأقسام التي يضمّها البحث والفصـــول داخـل الأقسام .

ونحن ممّن يرون أنّ الأقسام هنا ينطبق عليها مـــا ينطبق على الأبواب في الاحتمالات السابقة من ضوابــط تتصل بالحد الأدنى والحد الأقصى لعدد الفصول فيها .

وإن كنّا نرى أنه لا ينبغي أن تزيـــد الأقســـام فـــي البحث عن قسمين ؛ لأنه إذا كانت هنالك ضرورة علميـة تقتضي مزيدًا من التقسيم فإنه يجب اللجوء إلى تقســـيم البحث إلى أبواب بدلاً من تقسيمه إلى أقسام .

٣-تقسيم البحث إلى فصول فحسب ونشير هنا إلى عدد الفصول في البحث من حيث الحد الأدنـــى والحـد الأقصى ؛ والحد الأدنى في تقديرنا لا ينبغي أن يقل عـن أربعة فصول ، والحد الأقصى لا ينبغي أن يزيـــد عـن سبعة فصول .

أما الحد الأدنى ؛ فلأنه مرتبط بطبيعـــة القضيـة العلمية موضوع الدراسة ودراستها من جوانــب مختلفـة

ولا نتصوّر قضية في مجال البحث النحوي واللغوي لا تتعدّد جوانبها بحيث يكون فيها مجالات بحث واضحة في نطاق فصول أربعة، فلو لم نجد في القضية جانبًا يمثل فصلاً في بحث هذه القضية فإن ذلك يدل على فقر الموضوع وعدم صلاحيته للدراسة أو عدم صلاحية الخطة الموضوعة لدراسته .

والحد الأقصى كذلك رهن بالمادة العلمية وعلاقاتها والزيادة عن العدد الذى قررناه تقتضي تلقائياً الأخذ بالاحتمال الأول وهو تقسيم البحث إلى أبواب .

ونُريد أن نقف هنا وقفة قصيرة عند بعض صور المخالفات لهذه الاحتمالات .

فقد وجدنا بعض الباحثين - مثلاً - يلجأ إلى تقسيم البحث إلى قسمين ، ويجعل قسماً منهما مكونًا من المسائل بشكل مباشر ، بينما القسم الثانى يتضمّن فصولاً ؛ وفي هذا النمط من التقسيم نظر ؛ لأن القسمين على هذا النحو لم يُراعيا ما هو مقرر في البحث العلمي من

وحدة النسق . بمعنى أنه يفترض في هـــذا البحـث أن يكون متسقاً اتساقًا كاملاً في أطره التي نقدمها على نحـــو ما سنذكر بعد قليل .

والأصل أن تكون هنالك أقسام متماثلة في تقسـيماتها الداخلية ، فإذا لجأت إلى التقسيم وجب أن تكون في كـــل قسم تقسيمات جزئية متماثلة .

إن جمع كل المسائل التي يتطلبها موضوع البحـــث ودراسة العلاقات بينها وتصنيفها يقتضي وجـــود رؤيـــة كلية ، ووضع خطـــة صالحـــة لجمـــع المـــادة العلميـــة وتحريرها ، ومن ثم فإن فقدان وحدة النسق دليل واضـــح على عدم وضوح هذه الرؤية الكلية واضطرابها .

كما أن من بين الصور التي نجدهـــا عنـــد بعـــض الباحثين المعاصرين الجمع بين الأقســـام والأبـــواب ، أو الجمع بين الأقسام والفصول بمعنى أن الباحث يذكر جانباً من بحثه تحت عنوان القسم الأول - مثلاً - وجانبًا آخـــر تحت عنوان الباب الـــذى يضـــم فصـــولاً أو الفصـــول

المتتابعة ؛ وهذا ضرب من الخلط ينبغي أن ينأي عنه البحث العلمي .

إن التقسيم ليس أمرًا عشوائيًا وإنما يرتبط ارتباطًا أساسياً بالمادة العلمية التى تمّ جمعها في دراسة الموضوع والأسس الفكرية التي تنبني عليها هذه الدراسة .

ويجب أن يلاحظ في هذه الأسس عدد كبير من الاعتبارات ، أهمها :

١ -**استيعاب جميع الجزئيات في الموضوع** وعدم الاعتماد على نماذج مختارة في قضاياه ومسائله الجزئية إلا في حالة الضرورة القصوى ، وفي هذه الحالة فإن اختيار النماذج يجب أن يقوم على أسس علمية مثل : تمثيل جميع الآراء أو تصوير كل الاتجاهات ، أو التعبير عن كافة المراحل ، ومن ثم فإنه لا يصح قط أن يكون الاختيار قائماً على الأساليب العشوائية .

٢-وحدة النسق في دراسة المادة ، وفي تقسيم الأطر التي تعرض لهذه الدراسة ؛ فإن فقدان هذه الوحدة دليل واضح على فقدان الرؤية الكلية ، والأصل في البحث العلمي أنه يقدم تصوراً صحيحاً وكلياً لمسألة أو لموضوع واحد يرصد جوانبه المختلفة ويجمع عناصره المتعددة ، ويبحث علاقاته المتنوعة ، وفقدان الرؤية الكلية يسهم أحياناً في الإخلال بشئ من هذا كله .

٣-الاتساق في تناول الجزئيات ونقصد به : الاحتكام إلى طرق وأساليب واحدة ؛ في صياغة الموضوع كله من أوله إلى آخره ، وفي عرض جزئياته وفي مناقشة ظواهره ؛ وفي هذا النطاق لا يصح أن يدرس تحت أى عنوان ما لا يتصل به اتصالاً غير مباشر ؛ ولا يصح أن يحدث تداخل أو تضارب بين فصل وفصل ، ولا بين قسم وقسم ، ولا بين باب وباب .

وهذه الأسس الفكرية يالإضافة إلى مـــا ســنذكره فيما بعد هي التي ينبغي أن تحكم تقسيم البحث والأطـــر الكلية للأقسام .

فلو وجدنا صوراً أخرى من التقسيم مخالفـــة فــإن علينا أن نتوقف كثيراً في قبولها ؛ لأن البحث العلمي وإن كان اجتهاداً في دراسة الموضوع فإنه يخضـــع لأســس واعتبارات كلية لا مجال بحال إلى الخروج عنها .

* *

جمع المادة العلمية

يجب أن يجمع الباحث كل ما يتصل بموضوع بحثه من جميع المصادر التي تناولته أو عرضت لبعض مسائله أو قضاياه بشكل مباشر أو غير مباشر سواء أكانت هذه المصادر قديمة أم حديثة .

ويمكن تقسيم هذه المصادر بصفة عامة إلى مجموعات :

أولاً : المصادر الأساسية .

ثانياً : المصادر الوسيطة .

ثالثاً : المصادر المباشرة .

رابعاً : المصادر غير المباشرة .

أما المصادر الأساسية فهي المصادر الأصيلة التي تتناول بصورة مباشرة بعض جوانب البحث : مسألة منه ، أو قضية فيه ، أو ظاهرة من ظواهره .

وتتعدد هذه المصادر الأساسية بتعدّد ما يعرض لـــه البحث من مسائل وقضايا وجزئيات ، ولا يصح إغفـــال أى مصدر أساسي قديم أو حديث لما يترتب على ذلك من قصور فـــي إدراك المســـائل أو نقـــص فـــي اســـتقراء الجزئيات .

وأما **المصادر الوسيطة** فهي التي تعرض بصـــورة عرضية لجوانب من الموضـــوع دون أن تكـــون هـــذه الجوانب محورها الأساسي أو أحد مباحثـــها المباشـــرة الرئيسة .

والمصادر الوسيطة مهمة ؛ لأنها قد توضح بعـــض الغموض في المسائل ؛ أو تضيف بعض التفصيلات ؛ أو توضح بعض المبـــهمات ؛ أو تزيـــل بعـــض اللبـــس . والوقوف عليها ضرورى للتعرف علـــى مـــا تضيفـــه ، فضلاً عن أنها قد تتطرق إلى ما لـــــهذه المســـائل مـــن علاقات بمسائل أخرى قد لا يفطن لها البـــاحث . لكـــن الوقوف عليها وحدها ليس كافيا في البحث العلمي ، بـــل

لابد من العودة إلى المصادر الأساسية والموازنة بين المادة العلمية الذي يقدمها هذان النوعان من المصادر .

وأما المصادر المباشرة فهي التي يعود إليها الباحث بصورة تلقائية لانتسابها إلى أصحاب الرأى أو الفكرة في الموضوع محور الدراسة ، بمعنى أنها هي الأصل في التعبير عن آراء أصحابها ، نحو : آراء سيبويه فإن مصادرها المباشرة هي كتابه ، وآراء المبرد فإن مصادرها المباشرة تتمثل في الدرجة الأولى في المقتضب ، وآراء ابن السراج فإن مصادرها المباشرة أصوله ، وآراء الزجاجي فإن مصادرها المباشرة جمله وإيضاحه وأماليه ، وآراء أبي على الفارسي فإن مصادرها المباشرة إيضاحه وتكملته ومسائله ، ، وآراء ابن جنى فإن مصادرها المباشرة اللمع وسر الصناعة والخصائص ونحوها من مؤلفاته .

المصادر المباشرة إذاً هي المصادر التي سبقت بذكر الرأى وليست ناقلة له .

وأما المصادر غير المباشرة فهي التي نقلت الرأي عن غيرها .

ومن الطبيعي أن يكون جمع المادة العلمية من المصادر المباشرة وليس من المصادر غير المباشرة ، على أننا لا نجد حرجا في أن نقدر أن من الممكن للباحث أن يبدأ بالوقوف على المصادر غير المباشرة تيسيراً له ، كما لو أردنا أن نقف على آراء العلماء السابقين من خلال ما كتبه السيوطي ، والشيخ خالد الأزهرى ، وابن جماعة ، والدمامينى ، وابن هشام ، وابن مالك ، وأبو حيان ؛ فإن صياغة آراء هؤلاء العلماء وأمثالهم من المتأخرين قد تكون أوضح وأيسر فهماً للباحث في مراحله الأولى ، لكنه يجب أن ينتقل بعد ذلك إلى المصادر المباشرة ، ومعنى هذا أن المصادر المباشرة هي الأصل في جمع المادة العلمية ؛ وأن العدول عنها إلى غيرها أمر جائز في مراحل البحث الأولى لكنه ليس مقبولاً بحال في صياغة البحث في مراحله النهائية .

[كيفية جمع المادة العلمية]

ونختم كلامنا في هذه الجزئية بالإشارة إلــى **كيفيــة جمع المادة العلمية عمليًا** ، وأنا ممن يـــرون أن علـــى الباحث أن يجمع من كتاب واحد كل ما يتصل بموضـــوع بحثه ، وألا يترك أى مسألة أو جزئية قد يحتاجـــها هـــذا البحث، وأن يكتب ذلك في بطاقات تتعدد بتعدد المســـائل التي ينقلها على أن يكتب في كل بطاقة : اسم الكتـــاب ، ورقم الجزء ، ورقم الصفحة التي أخذ منها • وعلـــى أن يكتب بطاقة أولية تتضمن كل المعلومات التـــي تتصـــل بالكتاب : اسم الكتاب ومؤلفه ومحققه إن كـــان محققـــاً ، وطبعته والناشر وسنة النشر ؛ فإن انتهى من جمع المـــادة العلمية من كتابه انتقل إلى كتاب آخـــر متبعـــاً الطريقـــة نفسها ، ثم انتقل منه إلى كتاب ثالث وهكذا حتى ينتـــهي من جمع مادته •• وبعد أن ينتهي من الجمـــع عليـــه أن يعيد ترتيب البطاقات طبقاً لتقسيمات بحثه والمسائل التـــي سيعرض لها فيه على نحو ما سنذكر بعد قليل •

ويتطلب جمع المادة العلمية • كما سبق أن أشرنا - العودة إلى جميع المصادر التي تتضمن هذه المادة سواء أكانت مصادر قديمة أم حديثة ، مصادر مباشرة أم غير مباشرة •

ويمر جمع المادة العلمية بمراحل :

المرحلة الأولى : قراءة ما يتصل بهذه المادة في مصادرها المتنوعة •

المرحلة الثانية : تحديد المادة العلمية التي تفيد في بحث الموضوع •

المرحلة الثالثة : نقل هذه المادة العلمية في بطاقات أو في ملفات ؛ لأنها هي التي سيتم بعد ذلك تناولها في نطاق البحث •

المرحلة الرابعة : تصنيف هذه المادة •

وجليّ أن هذا كله إنما يتم بعد تحديد خطة البحث ، ومعرفة عناصره ومباحثه ومسائله وقضاياه •

ويحسن أن يتم جمع المادة من كل كتاب على حدة، ويجمع من الكتاب كل ما يتصل بالبحث ، فإذا انتهينا منه بدوره انتقلنا إلى كتاب آخر ، فإذا انتهينا منه بدوره انتقلنا إلى غيره .. وهكذا كما سبق أن أشرنا منذ قليل فإن ذلك أيسر في جمع المادة من أن تجمع مادة المسألة الواحده في فترة واحدة من كتب متعددة ، أو من محاولة الانتهاء من جمع ما يتصل بكل مبحث على حدة .

ويفترض بعد أن يتم جمع المادة أن يتم تصنيفها طبقاً للخطة الموضوعة ، بمعنى أن يجمع جميع البطاقات التي تتصل بكل فصل على حدة ؛ فالبطاقات التي تتصل بالفصل الأول - مثلاً - تستخلص من جميع البطاقات وتجمع معا لدراستها في الفصل الأول ، وبعد صياغتها صياغة علمية ، والانتهاء منها في هذا الفصل يمكن الاستفادة منها في غيره من الفصول .

ولذلك فإننا نرى أن تسجل البطاقات المأخوذة من المصادر كل ما يحتاجه البحث في جميع جزئياته ومباحثه .

وتصنيف البطاقات يفترض فيه أن يحمل أولاً : اسم المصدر المنقولة منه ، ورقم الجزء والصفحة والنص الذى نقل ؛ فإذا كان النقل طويلا فإنه يمكن أن ينقل في أكثر من بطاقة واحدة على أن تضم البطاقات جميعاً في مجموعة متميزة تحمل بطاقة أولية تبين المعلومات الأساسية حول المصدر أو المرجع الذي تم الأخذ عنه ، وهكذا يمكن - مثلاً - أن يتم تحويل المصادر إلى بطاقات فيكون لدينا في بحث من البحوث بطاقات مأخوذة - مثلاً - عن كتاب سيبويه ، وأخري عن المقتضب للمبرد، وأخرى عن ابن السراج في أصوله .. وهكذا إلى أن نصل إلى العصر الحديث طبقا لموضوع البحث وخطته .

ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تصنيف هذه المادة ، وفي التصنيف نأخذ من كل مجموعة من البطاقات ما يتصل بفصل من الفصول بحيث يمكن أن نجد معنا في بطاقات الفصل الواحد مادة علمية تعود إلى مراحل زمنية مختلفة وإلى علماء متنوعين • ثم نعيد ترتيب البطاقات في داخل الفصل طبقًا للمباحث الواردة فيه ، وفي هذا النطاق يمكن أن تستعمل البطاقة الواحدة أكثر من مرة في الفصل الواحد وفي الفصول المتعددة •

تبقي لدينا ملحوظة فيما يتعلق **بالجمع والتصنيف** وهي تتصل بنقل المادة العلمية ، هل ينبغي أن تنقل بالنص في البطاقة ، أو أن تنقل بالمعنى • ونحن نؤثر أن تنقل بنصها حتى لو طالت ، وألا يكتفى في أثناء الجمع بنقل الفكرة أو تلخيصها وذلك حتى يتمكن الباحث بعد الانتهاء من الجمع من الموازنة بين النصوص ومعرفة جوانب الاتفاق فيها وكذلك جوانب الاختلاف

بينها ، فإن وقوفه على ذلك يمكن أن يقدم له فوائد علميـة وهو يعالج موضوع بحثه .

ويفترض أن يتم نقل كل ما يتصل بموضوع البحـث وخطته ، وألا يقتصر علـــى بعــض الآراء أو بعــض الاتجاهات ، أو بعض المراحل التاريخية ، كما يفــترض ألا يتدخل الباحث في أثناء الجمع بتقديم أحكام على مـــا يجمع ؛ لأن مثل هذه الأحكام قد تكون قاصرة ، وعليـــه أن يسجل ما يرى في ملحوظات أو تعليقات جانبية يمكـن أن يعرض لها في أثناء الصياغة .

* *

الصياغة العلمية

للصياغة العلمية خصائص ينبغي الالـــتزام بـــها ؛ لأنها هي التي تمكن الباحث من تناول موضوعه بشـــكل دقيق وتقديمه بصورة صحيحة مقبولة .

وأهم هذه الخصائص ما يأتى :

أولاً : الموضوعية الكاملة :

ويقصد بها تجنب الخضوع لمؤثرات شـــخصية أو عقدية أو سياسية أو إقليمية .

وتتطلب هذه الموضوعية :

أ- الدقة في النقل .

ب-الدقة في عرض الآراء .

ج-الدقة في مناقشها .

د-الاختيار والـــترجيح بنـــاء علـــى أســـس علميـــة موضوعية .

ودقة النقل تستلزم عدم التصرف في النص المنقول تصرفا مخلاً بمعناه ٠

والدقة في عرض الآراء تقتضى تصويرها كلها وعدم إغفال أى شئ منها ، فإذا كانت ثمة اتجاهات مختلفة أو متباينة وجب - أيضاً - الإشارة إليها جميعًا ، بحيث تقدم الآراء في البحث صورة دقيقة لما ورد عن الموضوع في المصادر المختلفة ٠

والدقة في المناقشة توجب على الباحث أن يكون أمينًا في عرض أدلة الآراء المختلفة ، وألا يفسر هذه الأدلة تفسيراً مخالفاً لما وجد بها ، وألا يتزيد فيها ، وألا يبالغ أو يهون منها ٠٠

كذلك الأمر في الاختيارات ، إذ يجب أن تقوم على أسس علمية دقيقة لا مجال معها لاعتبارات شخصية أو عقدية أو نحوها ٠

ثانياً : الاستقراء :

ونعنى به استيعاب جميع الجزئيات المتصلة بموضوع البحث ، وعدم الاعتماد على نماذج فقط إلا في حالة الضرورة القصوى ، وفي حالة الاضطرار إلى اختيار نماذج يجب أن يقوم الاختيار على أسس علمية موضوعية مثل : تمثيل جميع الآراء وعرض كل الاتجاهات والتعبير عن كافة الظواهر ، ولا يصح قط أن يكون الاختيار قائما على أساليب عشوائية .

ثالثاً : الاستيفاء :

ونعنى به دراسة المسائل والموضوعات والقضايا والظواهر في موضعها ، وعدم تمزيق تناولها في مواضع مختلفة ، ولا يصح الانتقال من مسألة إلى أخرى إلا بعد استيفاء ما يتصل بالمسألة موضوع البحث .

ومن العيوب البارزة في الصياغة العلمية تكرار فحص المسألة أو القضية في أكثر من موضع ، أو

تمزيق القضية الواحدة في مواضع مختلفة ، أو تداخل الموضوعات والقضايا بعضها في بعض •

رابعاً : ذكر الأسانيد العلمية :

ونعني به أن يكون الاستدلال على الآراء تصويبا أو تخطئة من خلال الحجج والبراهين والأدلة العلمية، ولا يكفي في هذا الشأن الاستدلال بشيوع الآراء أو الأفكار، فالشيوع وحده ليس دليلاً مسلما علميا على صحة الآراء والأفكار ؛ فلذلك لابد أن يستند أى رأى إلى أدلة علمية مقبولة عند أهل العلم ، كذلك يجب أن يكون الاستدلال على الآراء المخالفة بأدلة أصحابها وليس بأدلة مخالفيها في الرأى، وتفسير هذه الأدلة في ضوء مقولات أصحابها العلمية ، وليس في ضوء مقولات المخالفين لهم •

خامساً : وحدة النسق :

ونعنى بها الاحتكام إلى طرق وأساليب واحدة في صياغة الموضوع كله من أوله إلى آخره ، وفي عرض جزئياته وفي ذكر أدلته ، وفي مناقشة ظواهره • وفي

هذا الإطار لا يصح أن يدرس تحت عنوان ما سواء أكان لباب أم لفصل أم لمبحث ما لا يتصل به اتصالاً مباشراً ، ولا يصح أن يحدث تضارب بين مبحث وآخر ولا بين فصل وفصل ، ولا بين باب وباب أيا كانت صور التضارب ، ومهما كانت مسوغاته ٠

سادساً : ترابط الفقرات والموضوعات :

ونعني بذلك أن تكون الانتقالات بينها منطقية تخضع لرباط عقلي ، وهذا الرباط ضروري للبحث كله بحيث يكون الجزء منه مقدمة ضرورية لما يليه من أجزاء ، وبحيث لو انتقل مبحث أو فصل أو حتى مسألة من الموضع الذي تعالج فيه إلى موضع آخر لاختل الترتيب واضطرب ٠

سابعاً : دقة الأسلوب :

والدقة مطلوبة في كل مراحل البحث كما سبق أن أشرنا ، ولكننا نشير هنا إلى دقة الأسلوب بخاصة ؛ نظراً

لشيوع كثير من الأساليب التي لا تتسم بدقة كاملـــة بيـــن الباحثين ، وفي هذا الإطار ننبه إلى ما يأتي :

أ-ينبغى أن تذكر المقدمات قبل الأحكام ، ولا يصح بحال أن تذكر أحكام قبل مقدماتها ٠

ب-البعد عن الأحكام العامة والقاطعة نحو : مما لا شــك فيه ، لا مجال للشك فيه ، لا خلاف بين أهل العلم ، أجمع العلماء ، اتفق العلماء ، ونحوها ٠٠

ج- تجنب صيغ التفضيل في تقويم الآراء أو الأدلة ، أو الأشـــخاص نحـــو : أدق الآراء ، أقــــوى الآراء وأعمقها، أضعف الأدلة ، أبعدها ، أهونها ، أفضـــل علماء عصره ، أعلمهم ، أزهدهم ، الخ ٠

د- عدم استعمال صيغة الجمع للدلالة على الباحث نحو: نحن ، نرى ، نذهب ، نتفق ، نخالف ، إننـــا ، فـــي رأينا ، في تقديرنا ، لا نوافق على هذا ٠٠

هـــ- تجنب نقل النصوص الطويلة وضـــرورة التدخـــل بالتمهيد والاختصار والاستنتاج ، والطـــول مســـألة

تقديرية ، ولكنه عندي النص الذي يتجاوز نصف الصفحة .

و- عدم الخلط بين نقل النصوص ، ونقل الأفكار والإفادة منها ، ويجب عند نقل نص ما وضع علامات تنصيص في أول النص وفي آخره ، ووضع رقم في آخر النص ، وتحديد المرجع الذى نقل عنه في الهامش .

أما عند الإفادة من فكرة ما فلا يصح وضع علامة تنصيص بل يوضع رقم في نهاية الفكرة في صلب البحث ، ثم يذكر في الهامش المصدر مسبوقاً بكلمة : انظر .

ى- أصالة المصادر والمراجع ، وتستلزم هذه الأصالة العودة إلى المصادر المباشرة والأصيلة وعدم الاكتفاء بالمصادر غير المباشرة وغير الأصلية بالرغم من أهميتها في جمع المادة العلمية ، ويطلق - أحياناً - على هذه المصادر الأخيرة : المصادر

الوسيطة ، والاكتفاء بها يعد عيبـــاً جوهريًـا مــن عيوب البحث .

ومن ثم إذا كانت لدينا آراء أو أفكار أو أحكـــام أو اتجاهات أو تفسيرات أو تعليلات ؛ فإنه يجب التثبت مــن دقة عزوها إلى أصحابها ، وعدم الاكتفاء بالأخذ عمــــن نقلوا عنهم لما قد يتسم به هذا النقـــل مــن تحريــف أو تجوز ، الأمر الذي يوجب إعادة التثبت منها بــــالوقوف على المصادر الأصيلة .

توجيهـــات :

١- يراعى في البحث تجنب الأخطاء اللغوية فــــي مستوياتها المختلفة (مستوى بنية الكلمة ، مستوى دلالـــة الكلمة ، مستوى الجملة) .

ووقوع أي خطأ صرفي أو نحوي أو معجمي أمــر لا مسوغ له .

٢- يراعى في البحث تجنب الأخطاء المطبعية مهما كانت هينة ؛ لأنها فضلاً عما قد تحدثه من خطأ في المعنى تدل على استهانة بالبحث العلمي وبالقارئ .

٣- إذا تضمّن البحث ذكر آراء أو نصوص لا تحظى منك بالموافقة ، فعليك أن تنبه على هذا في الهامش بعبارة دالة دون تفصيل .

٤- إذا تضمن البحث بعض النصوص أو الآراء التي تكتنفها أخطاء فعليك أن تنبه على ما فيها من أخطاء في الهامش ؛ فإن كانت الأخطاء ذات مساس بالعقيدة أو بالعلم موضوع البحث فعليك أن تفصّل موقفك منها في هامش البحث .

٥- يراعى الالتزام الكامل بالدقة التامة في استعمال الأقواس ، وعلامات التنصيص ، وعلامات الترقيم مثل :

( ) = الأقواس الهلالية .

" " = أقواس الأقتباس : الأقواس الصغيرة في أول النص وآخره .

﴿ ﴾ = أقواس النص القرآنى (الأقـــواس الهلاليـــة المزهرة) للضمير •

[ ] = أقواس (معقوفة) للاعتراض أو للتحفظ •

، = الفاصلة بين الجمل •

؛ = الفاصلة المنقوطة للتعليل •

. = النقطة ، لانتهاء الفقرة •

: = النقطتان المتعامدتان للتفسير أو التفصيل •

... = النقـــاط الثـــلاث المتتابعـــة لإشـــارة إلـــى الاختصار والحذف •

- ... - = جملة الفصل والاعتراض •

- = لبداية الفقرات الأساسية ضمـــن الموضـــوع الواحد •

ولا يصح أن توضع أى علامة من هذه العلامـــات في أول السطر ما عـــدا علامـــة الجملـــة الاعتراضيـــة وعلامة بدء الفقرات الأساسية •

٦- يراعى في البحث تجنب الأخطاء المطبعية مهما كانت هينة ؛ لأنها فضلاً عما قد تحدثه من خطأ في المعني تدل على استهانة بالبحث العلمي وبالقارئ .

٧- تراعى الدقة الكاملة في ذكر المصادر والمراجع في الهوامش ، ويكتب اسم المصدر أو المرجع في المرة الأولى التي يرد فيها ذكره كاملاً ، ويمكن إذا لم يحدث لبس اختصاره في المرات التالية مثل : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإبانة عنها ، وفي المرة الثانية يمكن أن يختصر إلى : المحتسب .

٨- الدقة التامة في الفهرسة مع وضع الفهارس المناسبة لموضوع كل بحث .

* *

التحقيق

التحقيق عمل علمي مستقل عن الدراسة ؛ وهو الأساس الذي تنبني عليه الدراسات التي تدور حول النصوص المحققة ·

ولقد مر التحقيق بتقاليد كثيرة حتى يمكن القول بأنه قد صار له الآن ضوابط علمية توشك أن تكون مستقلة وثابتة بفضل ما اتبعه أثبات المحققين ، وما قدموه في أعمالهم ·

وسنضرب صفحًا عن النظر إلى التحقيق من حيث تاريخه ، وما أصابه من تطور ، وما قدمه المستشرقون في هذا المجال ، وما أضافه المحققون العرب والمسلمون ؛ لأن هذا كله وإن كان مُهمًا إلا أنه يُفسّر ما نراه من ضوابط التحقيق ، ونحن في حاجة - أولاً وقبل كل شئ - إلى معرفة هذه الضوابط ، ومن ثمّ لا مجال

في ظل الوقت الضيق المتاح لـــهذه المحـــاضرات إلـــى الانشغال عن ذلك بأشياء أخرى .

ونبدأ فنُقرر منـــذ البدايـــة أننـــا ســـنعرض لـــهذا الموضوع في نطاق عناصر ثلاثة :

١-مقدمة التحقيق .

٢-منهج التحقيق وضوابطه .

٣-الفهارس الفنية .

* *

مقدمة التحقيق

أمّا مقدمة التحقيق فإنهّا يجب أن تعرض لعدد من الموضوعات أهمها :

الموضوع الأول : تحقيق اسم الكتاب .

الموضوع الثاني : تحقيق نسبَة الكتاب إلى مؤلفه .

وتحقيق هذين الأمرين يتمّ بوسائل متعـددة ، كـأن يكون اسم الكتـاب أو المؤلـف مذكـوراً فـي النسـخ المخطوطة في المقدمة ـ مثلاً ، أو في آخر الكتـاب ، أو في بعض التعليقات الواردة فيه ، كما أنه من الممكـن أن يكون ورود الاسم ليس مباشرًا ، بل ضمنا كـأن يُحيـل المؤلف إلى بعض كتبه أو رسائله ؛ مما يُتيـح الفرصـة للتثبت من نسبة الكتاب إليه .

كما أن من الممكن أيضًا الرجوع إلـى المصـادر العلمية اللاحقة التي أخذت عن المؤلف أو تأثرت بـه ؛

لأنّها قد تعرض لبعض ما ورد في الكتاب ذاكرة اسـمه ونسبته إلى صاحبه .

الموضوع الثالث : وصف نسخ الكتـاب وتحديـد النسخة الأم أو الأصل .

أيضا يجب أن تتناول مقدمة التحقيق وصف النسخ ، وفي هذا الإطار يجب أن يكون الوصف دقيقًا يتنـاول تحديد النسخ من خلال عدد كبير من المسائل - مثـلاً - هل النسخة مصورة أو مخطوطة أصلية ، فـإن كـانت مصوّرة وجبت الإشارة إلـى النسـخة الأصليـة التـي صورت عنها .

أيضا يجب تحديد مكان المخطوطة إذا كانت نسـخة أصلية ، أو الأصل الذى صُوّرت منه النسـخة ومكانـها الذى يحتفظ بها ، ثمّ بياناتها كلها في هذا المكان ، ثم كـم عدد لوحاتها ، ثمّ ما أسطرها ، ثمّ ما متوسط عدد كلمات السطر ، ثم بيان موقفها من حيث التمام والنقصان ، هـل فيها أسقاط ؟ هل فيها خروم ، ما موضعها ؟ ما الحجـم

المتصوّر لها ؟ ثمّ وصف الخط الذى كتبت به ، فـــهناك أنواع متميزة من الخطوط : هناك خط النسخ ، وهنـــالك الخط المعتاد ، وهنالك الخط المغربى ٠٠ بالإضافة إلـــى أنماط أخرى مـــن الخطـــوط لـــها وجـــود فـــي تراثنـــا المخطوط ، ثم تاريخ كتابة النسخة ، ثم اسم الناســـخ إذا كان موجوداً ، ثمّ ما قد يكون على النسخة من تعقيبـــات ، ثم ما قد يكون فيها من مقابلات أو تعليقـــات ؛ وأخـــيرًا يوضع رمز خاص لكل نسخة من النســـخ ، وهـــذا كلـــه يدخل في إطار وصف النسخ ٠

* * *

الأمر الذى يلي ذلك في مقدمة التحقيق هـــو بيـــان نسخة الأصل التي اعتمد عليها المحقق وضوابط اختيـــاره لهذه النسخة ٠

ونحن امام منهجين متميزين في هذا المجال أولـــهما التلفيق بين النسخ لاستخراج نـــص صحيـــح ، والثـــانى الالتزام بنسخة واحدة هى الأصل وعدم الخروج عنها مـــا

دام لها وجه من صواب • وأثبات المحققيـــن يســيرون على هذا الوجه • ولا يعدلون عنه لا في حالة واحـــدة ، وهى وجود اضطراب متعدد الأنواع في النســخ يحــول دون اختيار إحداها أصلا •

وعلى ذلك إذا تم اختيار نســـخة أصـــلا لا يصــح العدول عما ورد فيها ما دام له وجه مقبول ، وإذا تشـكك المحقق فيه ورأى أن مافي بعض النسخ الأخــرى أكــثر قبولا لم يجز له تغيير النص الوارد في الأصل بحال بــل عليه أن يثبت في الصلب ما فى الأصل وأن يشير فـــي الهامش إلى ما في النسخ الأخرى •

* * *

(منهج التحقيق وضوابطه)

أما عن منهج التحقيق وضوابطه فنقول : يتطلب التحقيق العلمي الالتزام بضوابط كثيرة هي نتاج تقاليد متبعة ساعد على استقرارها أثبات المحققين وهي تقاليد توشك أن تكون مُلزمة لا يستطيعَ شداة المحققين الخروج عليها ؛ وأهم عناصرها :

١-تحرير النص وفق القواعد الإملائية المتبعة حاليًا .

٢-المقابلة بين النسخ وتسجيل أهم الفروق بينها .

٣-تخريج الآيات القرآنية بعزوها إلى مواضعها من السور .

٤-تخريج القراءات القرآنية من مصادرها المعتمدة .

٥-تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة .

٦-تخريج أقوال العرب من كتب النحو واللغة .

٧-تخريج الأمثال من كتب الأمثال .

٨-تخريج الشواهد الشعرية من مصادرها المعتمدة .

٩-تخريج لغات القبائل من كتب اللغة .

١٠-تفسير المفردات الغريبة من المعجمات الأساسية.

١١-توثيق الآراء النحوية .

١٢-عزو الآراء إلى أصحابها .

١٣-الإشارة إلى ما قد يكون في المسائل من خلاف والإحالة إلى المصادر الأصلية والأساسية .

١٤-ترجمة الأعلام من الأشخاص والأماكن والبقاع والأحداث والكتب من مصادرها المناسبة لها .

١٥-الإشارة إلى بداية كل صفحة من المخطوط بخط مائل (إذا اتخذنا أصلاً) مع ذكر رقم الصفحة إن كان المخطوط مرقم الصفحات ، أو رقم اللوحة مع زيادة (أ) للدلالة على الصفحة اليمنى من اللوحة المصورة و (ب) للدلالة على الصفحة اليسرى منها في الهامش.

١٦-صنع الفهارس الفنية وأهمها :

أ-فهرس الآيات القرآنية .

ب-فهرس الأحاديث الشريفة .

ج-فهرس أقوال العرب وأمثالهم .

د-فهرس الأشعار .

هـ-فهرس لغات القبائل .

و-فهرس الأعلام .

ز-فهرس الكتب الواردة في النص .

ح-فهرس المسائل الخلافية .

ط-فهرس المصطلحات النحوية والصرفية .

ى-فهرس مصادر التحقيق مرتبة .

١-المخطوطات .

٢-المطبوعات .

٣-الدوريات .

ك-فهرس الموضوعات .

* *

حول (المقابلة) بين النسخ :

يسرف بعض المحققين إسرافًا شديدًا في تسجيل جميع الفروق بين النسخ حتى ما كان منها عائداً إلى قواعد الكتابة ورسم الخط في المرحلة التاريخية التي نسخت فيها بعض النسخ ، وحتى ما يتصل منها بسهو الناسخ في وضع بعض النقط على الحروف .. فكلمة "قد" يمكن أن تكتب بدون نقطة ، أو يمكن أن توزع نقطتاها بحيث تبدو كما لو كانت إحداهما للقاف ، والأخري للذال ، أو تكتب نقطة واحدة . وهذا كله ضرب من الإسراف الذي لا فائدة فيه ، وعلى المحقق أن يسجل كل الفروق التي تتصل بالمادة العلمية وما يؤثر فيها تأثيرًا مباشرًا كالأسقاط والخروم والاختلاف في العبارات ، والاختلاف في تسجيل الأسماء ونحو ذلك من الفروق التي تبين ما يتصل بالمادة العلمية دون أن تقف عند حدود خصائص الكتابة الإملائية .

تخريج الآيات القرآنية :

ثمّ إن من مهام المحقق تخريج الآيـــات القرآنيـــة ؛ وعزوها إلى مواضعها من السور ؛ فـــإن كـــانت الآيـــة الكريمة قد وردت في أكثر من موضع من القرآن الكريـــم فإن على المحقق أن يُشير إلى ذلك فـــي تعليقـــه ذاكـــرًا الموضع الأول الذى وردت فيه ، كأن يقـــول - مثـــلاً - وردت هذه الآية في مواضع مختلفة أو في سور مختلفـــة منها : الآية رقم كذا في سورة كذا ؛ ويذكر هـــذه الآيـــة دون غيرها ؛ لأنها هي الآية الأولى التى وردت في هـــذا النص حسب ترتيب المصحف فلا يصح العدول عن ذلـــك إلى آيات أخر ، ويمكن أن يفيد كثيرًا في عـــزو الآيـــات إلى مواضعها من السور من "المعجم المفهرس لألفـــاظ القرآن" للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى فهو معجـــم دقيـــق شامل لكنه لا يتناول الأدوات ولا الحروف ؛ بل يقتصـــر على الأسماء والأفعال .

تخريج القراءات الشاذة والمتواترة :

وكذلك على المحقق تخريج القراءات القرآنية من مصادرها المعتمدة ، ومصادر القراءات المتعددة ؛ لأن منها ما يتصل بالقراءات اتصالاً مباشرًا ككتب القراءات، ومنها ما يتصل بالقراءات اتصالاً غير مباشر ككتب التفسير ، وكتب علوم القرآن ، وكتب القراءات بدورها متنوعة ، لأن منها ما يتصل بالقراءات المتواترة ، ومنها ما يتناول القراءات الشاذة ، وأهم كتب القراءات التي تُعد المصادر المعتمدة في هذا الفن ما يلي :

١-إبراز الأماني من حرز المعاني في القراءات السبع لأبي شامة .

٢-إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر للدمياطي المشهور بالبنا .

٣-إرشاد المبتدي في القراءات العشر .

٤-الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش .

٥-البدور الزاهرة في القـــراءات العشــر المتواتــرة للشيخ عبد الفتاح القاضي •

٦-التبصرة في القراءات للقيسي •

٧-تحبير التيسير في قراءات الأئمـــة العشــرة لابـــن الجزري •

٨-التيسير في القراءات السبع لأبى عمرو الداني •

٩-الحجة في القراءات السبع لابن خالويه •

١٠-حجة القراءات لابن زنجلة •

١١-الحجة للقراء السبعة لأبى علي الفارسي •

١٢-السبعة لابن مجاهد •

١٣-العنوان في القراءات السبع لابن خلف •

١٤-الغاية في القراءات العشر للأصبهاني •

١٥-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري •

١٦-غيث النفع في القراءات السبع •

١٧-القراءات الشاذة لابن خالويه •

١٨-الكشف عن وجوه القراءات لمكي ين أبى طالب•

١٩-المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ·

٢٠-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإبانة عنها لابن جني ·

٢١-المختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالويه ·

٢٢-المهذّب في القراءات العشر لمحمّد سالم محيسن ·

٢٣-النشر في القراءات العشر لابن الجزري ·

وهناك أيضا - عدد من كتب التفسير عُني عناية كبيرة بالقراءات ومن بينها :

١-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه·

٢-إعراب القراءات السبع لابن خالويه ·

٣-إعراب القرآن للنحاس ·

٤-إعراب القرآن المنسوب للزجاج ·

٥-إملاء ما من به الرحمن من الإعراب في القرآن للعكبري (التبيان في إعراب القرآن) ·

٦-البحر المحيط لأبى حيان •

٧-البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري •

٨-تفسير الشيخ السمين المعروف بالدر المصون •

٩-تفسير ابن عطية •

١٠-تفسير الفخر الرازي •

١١-تفسير ابن كثير •

١٢-الكشاف للزمخشرى •

١٣-مجمع البيان للطبرسي •

ويمكن أن نضيف لهذه المصادر الأساسية في القراءات القرآنية مصدراً معاصرًا يمكن أن يكون دليلاً إلى القراءات وهو "معجم القراءات القرآنية" الصادر بإشراف الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم ؛ فقد حاول جمع كثير من القراءات وترتيبها وتنسيقها لكن لا ينبغي الاقتصار عليه وحده ؛ لأن في ذلك قصوراً من الناحية العلمية ؛ فالمعجم قد خلط بين ما قد يكون للقارئ من قراءات خاصة ، وما له من قراءة

متواترة ، ثم إنه قد أحال في كثير من القراءات إلى مصادر في اللغة والنحو مما لا يعد مصدرا أساسيا في القراءات ، فضلاً عن أنه لم يجمع جميع ما ورد من قراءات في المصادر التي تحرّى العَودة إليها ٠

وكذلك كتب علوم القرآن ، وفي طليعتها : الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٠

تخريج الأحاديث :

ومما يجب على المحقق - أيضا - تخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة ؛ فمن المعلوم أن المؤلف النحوى قد يُشير إلى أن العبارة من الحديث وقد لا يشير إلى ذلك كما فعل شيخ النحاة : سيبويه في كتابه ؛ فإنه ذكر عدداً لابأس به من الأحاديث دون أن ينص على ذلك ، فعلى المحقق أن يدقق في العبارات التى ترد في سياق الاستشهاد بشواهد نثرية ؛ لأن هذه الشواهد النثرية يمكن

أن تكون أحاديث أو حكماً أو أمثالاً أو أقوالاً للعـــرب ، ومن ثمّ فإنه يجب عليه أن يوثّق كلاً منها ٠

وبالنسبة للأحاديث خاصة عليه أن يُخرجها من كتب الحديث المعتمدة مبيناً ما قد يكون من فروق بين ألفـــاظ الحديث الواردة في الكتاب الذي تُحققه من كتـــب النحـــو واللغة وألفاظ الأحاديث كما وردت فـــي كتـــب الحديـــث المعتمدة ، وعليه أن يعود في هذا الشأن إلى كتب الســـنن والصحاح والمسانيد ونذكر من بينها ما يلي :

١-سنن الترمذي ٠

٢-سنن الدّارقطني ٠

٣-سنن الدارمي ٠

٤-سنن أبى داوُد ٠

٥-سنن ابن ماجة ٠

٦-سنن النسائي ٠

٧-صحيح البخاري ٠

٨-صحيح مسلم ٠

٩-صحيح ابن حبان ٠

١٠-مسند أحمد ٠

١١-موطأ مالك ٠

وليس مطلوبا بالطبع العودة إلى جميع هذه المصادر ، ولكن تكفى العودة إلى بعضها ، ولقد يكون مفيدًا استشارة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ؛ وإن كانت تصحب العودة إليه مشكلة وهي أنه قد اعتمد على طبعات قديمة من كتب الحديث ؛ وهي طبعات صارت الآن جد نادرة ٠

ولقد أتاح التطور العلمى للحاسب الآلى وسيلة جديدة لتوثيق الحديث ، إذ تم جمع كثير من كتب الحديث وطبعها في شكل (اسطوانات) (C . D) ومن الميسور مراجعتها وتوثيق نصوص الحديث منها ٠

تخريج أقوال العرب وأمثالهم :

أمثال العرب تُخرّج من كتب الأمثال نحو : الأمثال لابن سلام ، وأمثال العرب للمفضل الضبى ، وجمهرة

الأمثـال للعسـكري ، ومجمـع الأمثـال للميدانـي ، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري وأمـا أقـوال العرب فتخرج من كتب النحو واللغـة ، وثمـة بعـض الدراسات التى عنيت بذلك ومن أهمها دراسـة تلميذنـا الدكتور محمد كمال مهدى عن المأثورات اللغوية حتـى القرن الرابع الهجرى ٠

تخريج الشواهد الشعرية :

ومصادر الشعر متعدّدة يأتي في طليعتـها دواويـن الشعراء ، والمجموعات الشعرية ، وكتب النحو واللغـة والشواهد ، فعلى المحقق إذا كان للشاعر ديوان أن يعـود إليه ، فإذا لم يكن له ديوان لم يكن بد من تخريج الشواهد الشعرية من المجموعات الشعرية ، وعليه - أيضـا - أن يعود إلى المصادر المعتمدة في المادة النحويـة ومعـاجم اللغة ، وأن يذكر أيضـا مصـادر الشـاهد مـن كتـب الشواهد ؛ وأن يُسجل في التعليق على الشاهد ما قد يكون من اختلاف في الروايات مُوضحًا مـا إذا كـان لـهذه

الروايات تأثير في وجه الإستشهاد بالشاهد ، أو ليس لـــها تأثير فيه ؛ ومن أهم مصادر تخريـــــج الأشـــعار غـــير الدواوين ما يأتى :

١-أراجيز العرب للبكرى ٠

٢-أشعار الجاهلين الستة للأعلم الشنتمري ٠

٣- الأصمعيات للأصمعي ٠

٤-جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبـــي زيد ٠

٥-ديوان الحماسة لأبي تمام ٠

٦-ديوان الهذليين ٠

٧-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٠

٨-شرح القصائد العشر للتبريزى ٠

٩-شرح القصائد التسع للنحاس ٠

١٠-شرح المفضليات ٠

١١-شعراء النصرانية ٠

وأهم كتب الشواهد النحوية ما يأتي :

١-إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي .

٢-تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري .

٣-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام .

٤-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى .

٥-الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي .

٦-شرح أبيات سيبويه للنحاس .

٧-شرح أبيات سيبويه للسيرافي .

٨-شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي .

٩-شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للبغدادي .

١٠-شرح شواهد المغنى للسيوطى .

١١-شرح شواهد عيون كتاب سيبويه للمقريطي .

١٢-شرح شواهد فرحة الأديب للغندجاني .

١٣-شرح شواهد شروح الألفية للعيني .

وكذلك معجم الشواهد الشعرية لعبد السلام هـارون ، ومعجم شواهد النحو لحنّا حداد ، ويحسن أن أشير هنـا إلى أمرين :

أ-أنهّما لم يضما جميع الشواهد في الكتب النحوية بل إنهما أسقطا كثيرًا من الشواهد في الكتب التـي تحرّى كل منهما أن يستقصي منها الأشعار ٠

ب-أن الأستاذ عبد السلام هارون كان يكتفي بذكـر كلمة القافية عوضًا عن ذكر الشاهد كله ؛ وهـي مسألة تحتاج إلى تثبت ؛ لأن ذكر القافية وحدهـا ليس دليلاً قاطعًا على ذكر الشـاهد ؛ لاحتمـال توافق الشواهد المختلفة في قوافيها ٠

عزو وتوثيق الأقوال :

وكذلك على المحقق توثيـق الآراء النحويـة مـن مصادرها ، وعزو المؤلف نفسه لبعضها ليس دليلاً علـى صحتها بل لابد من توثيق هذا العزو ؛ فلو قال المؤلف : "خلافًا للمَبرّد" أو غير ذلك ، فإن على المحقق أن يوثـق

هذا الرأى ، وأن يدقق في صحة هذا العزو ؛ فإذا كان للنحوي الذى ذكره المؤلف كتب منشورة وجبت العودة إليها لبحث مدى صحة الرأى كما ذكره المؤلف في كتابه ، فإذا تطابق رأى المؤلف مع رأي النحوي فإنه تكفي الإشارة في التعليق إلى المصدر الذي يُصَحح العزوَ ، أمّا إذا اختلف النقل فإنه لابد من الإشارة في التعليق إلى أن رأي النحوي مخالف لما ذكره صاحب الكتاب الذي يحققه ٠

تفسير المواد اللغوية الصعبة أو الغريبة :

وكذلك على المحقق تفسير المفردات اللغوية التى يرى غرابتها ولكن لا ينبغي الإسراف في هذا المجال ، وأن تكون العودة إلى المصادر الأساسية في كتب اللغة والمعاجم ، وفي حدود ما يوضح المعنى بإجمال ٠

ترجمة الأعلام :

أ- أعلام غير الأناسي :

كذلك يجب ترجمة أعلام غير الأشخاص وأهم مصادر هذه الترجمات ما يأتى :

١-أسماء جبال تهامة وأمثالها للسيرافي .

٢-اشتقاق الشهور والأيام لابن خالويه .

٣-الأزمة والأمكنة للمرزوقى .

٤-الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب .

٥-الأصنام لابن الكلبي .

٦-معجم البلدان لياقوت الحموي .

٧-فتوح البلدان للبلاذري .

٨-كتاب أسماء مياه وجبال وبلاد جزيرة العرب .

٩-كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى .

١٠-كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة ، وملحقاته .

ب- أعلام الأشخاص :

وعلى المحقق أن يترجم للأعلام حسب اختلافها ؛ وهناك بعض المصادر المتصلة بأسماء الأماكن والبقاع وأسماء الكتب والتواريخ وقد سبقت الإشارة إلى بعضها ، وسنقف فيما يلي على أبرز المصادر التي تتصل بأعلام الناس ؛ وأعلام الأناسي والأشخاص مختلفة ، فمنها الشعراء ، ومنها النحاة ، ومنها أعلام آخرون من المشتغلين بالعلم ، ومنهم غير المشتغلين بالعلم أي الذين شغلوا الناس في مرحلة من المراحل كالقادة والوزراء وغيرهم ممن تتردد أسماؤهم في التراث القديم .

وبداية يمكن أن تستخدم بعض المفاتيح لمعرفة هؤلاء الأعلام وتتمثل هذه المفاتيح في أربعة كتب هي :

١-الأعلام للزركلي .

٢-معجم المؤلفين لـ : عمر رضا كحالة .

٣-تاريخ الأدب العربي لـ : بروكلمان .

٤-تاريخ التراث العربي لـ : فؤاد سزكين .

وهذه تفيد في معرفة العَلَم الذي يعرض له من حيث : اسمه ، وكنيته ، ولقبه وتاريخ وفاته ، وبعض مصادر ترجمته •

إذن ليست هذه الكتب الأربعة مصادر ترجمة ، والوقوف عليها وحدها لا يكفى ؛ ومن ثم تكون الإحالة إليها وحدها قصورا من المحقق ، ولابد أن يرجع إلى مصادر أساسية قدّمت ترجمات لعدد هائل من الأعلام في التراث وفي طليعة هذه المصادر ما يلي :

١-الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر •

٢-أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير •

٣-إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين •

٤-الإصابة في تمييز أسماء الصحابة لابن حجر •

٥-أخبار النحويين البصريين للسيرافي •

٦-إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي •

٧-الأنساب للسمعانى •

٨-أنساب الأشخاص للبلاذري •

٩-البداية والنهاية لابن كثير •

١٠-البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع للشوكاني •

١١-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي •

١٢-بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس للظبى •

١٣-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي •

١٤-تاريخ بغداد للخطيب •

١٥-تاريخ العلماء النحويين للتنوخي •

١٦-تقريب التهذيب لابن حجر •

١٧-تهذيب التهذيب لابن حجر •

١٨-جمهرة الأنساب لابن حزم •

١٩-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي •

٢٠-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر •

٢٠-الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون .

٢١-الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي .

٢٢-روضات الجنات للخوانساري .

٢٣-سير أعلام النبلاء للذهبي .

٢٤-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد .

٢٥-صلة الصلة لابن الزبير .

٢٦-الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي .

٢٧-الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد للأدفوي .

٢٨-طبقات الحفاظ للسيوطي .

٢٩-طبقات الحنابلة لابن أبي يعلي .

٣٠-طبقات الشافعية لابن هداية الله .

٣١-طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي .

٣٢-طبقات الشعراء لابن المعتز .

٣٣-طبقات فحول الشعراء لابن سلاّم .

٣٤-طبقات المفسرين للسيوطى .

٣٥-طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة .

٣٦-طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي .

٣٧-فوات الوفيات لابن شاكر .

٣٨-كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة .

٣٩-الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة .

٤٠-المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للآمدى .

٤١-مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي .

٤٢-مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي .

٤٣-معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للفارسي .

٤٤-معجم الأدباء لياقوت الحموى .

٤٥-مفتاح السعادة لـ : طاش كبرى زادة .

٤٦-ميزان الاعتدال للذهبى .

٤٧-نزهة الألبا في طبقات الأدبا للأنباري •

٤٨-الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي •

٤٩-وفيات الأعيان لابن خلكان •

٥٠-يتيمة الدهر للثعالبي •

توثيق النقول :

وعلى المحقق - كذلك - توثيق كل النقول التى تـرد في النص الذي يحققه ، وأن يعــزو جميــع الآراء إلــى أصحابها ، وقد يذكر المؤلف هذه الآراء معــزوة ولكــن عزو المؤلف ليس كافيًا ، ولابد من توثيق هذا العــــزو ؛ ولا يمكن التوثيق بالعودة إلى المصادر بصورة عشــوائية ولكن يتحتم الالتزام بمنهج علمي دقيق فـــــي التوثيــق ؛ وخلاصة هذا المنهج أنه إذا كان للمؤلف المعــــزو إليــه الرأى كتب مطبوعة فإنه يجب البحث عن هذا الرأى فــي هذه الكتب فإن وجده اكتفى بالإشارة إلى موضعـــه فــي الكتاب المطبوع ، أما إذا لم يجده مع البحث والتمحيــص في كتبه فإن على المحقق أن يُعلق قائلاً : "لم أجد هــــذا

الرأي فيما بين يدي من كتبه" وعلى ذلك فإن عزو مؤلف ما رأيا لنحوى لا يكون كافيًا في الاعتماد علـــى صحـــة نسبة هذا الرأي .

وإذا لم يكن ثمة مصادر مطبوعة لصــاحب الــرأي فإنه لابد من العودة إلى مصادر مطبوعة لتلاميـــذه ، أو للأجيال القريبة منه ، فإذا لم نجد الرأى فيها وسّعنا دائـرة البحث ؛ بحيث نعود إلى المصادر النحوية المختلفة حتـــى ما تأخر منها إلى عصر السيوطي (أي إلى القرن العاشـر الهجري) .

هذا كله بالطبع إذا كان المؤلف قد عزا الرأي إلـــى النحوي ؛ فإذا لم يكن قد عزا الرأي فإنه يجب البحث فـــي المصادر النحوية المختلفة لعزو هذا الرأى ، ولا ينبغـــي في هذا البحث الاقتصار على المصادر المتأخرة لسهولتها وألفتها بل لابد من اتباع المنهج السابق ، بمعنى أنـــي إذا وجدت رأيًا غير معزو في النص وعـــدت إلـــى بعـض المصادر فوجدت أنها تعزو هذا الرأى - مثـــلا - لأبـــي

على الفارسي - فلا ينبغي أن أقول في تعليقي للتحقيق : هذا رأي أبى علي الفارسي وأكتب اسم المصدر - مثلاً - همع الهوامع ، أو شرح المفصل ، أو المقتصد ؛ لأنها مصادر متأخرة ؛ وإنما إذا وقفت منها على نسبة الرأي وجب البحث في مصادر مطبوعة لأبي علي الفارسي نفسه .

وفي هذا المجال نذكر هنا - بعض المصادر المهمة في المادة النحوية التي لابد من العودة إليها في كل ما يتصل بمسائل النحو وآراء النحاة وفي طليعتها :

١-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي .

٢- ارتشاف الضرب لأبى حيان .

٣-الأزهية في علم الحروف للهروى .

٤-الأحاجي النحوية للزمخشري .

٥-أسرار العربية للأنباري .

٦-الإشارة إلى تحسين العبارة لابن فضال .

٧-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٠

٨-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ٠

٩-الجمل للزجاجي ٠

١٠-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، وشروحه ٠

١١-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد ٠

١٢-ألغاز ابن هشام في النحو لابن هشام ٠

١٣-الأمالى في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية ٠

١٤-الأمالي النحوية لابن الحاجب ٠

١٥-الانتصار لسيبويه من المبرد لابن ولاد ٠

١٦-الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٠

١٧-الإيضاح العضدى للفارسي ٠

١٨-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٠

١٩-الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٠

٢٠-البسيط في شرح الجمل للزجاجي لابن أبي الربيع.

٢١-التبصرة والتذكرة للصيمرى .

٢٢-التعليقة على كتاب سيبَوَيه للفارسي .

٢٣-المسائل البصريات لأبي علي الفارسي .

٢٤-المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي .

٢٥-المسائل الخلويات لأبي علي الفارسي .

٢٦-المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي .

٢٧-المسائل العضديات لأبي علي الفارسي .

٢٨-المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي .

٢٩-التبيين عن مذاهب النحويين : البصريين والكوفيين للعكبري .

٣٠-شرح المفصل في صناعة الإعراب للخوارزمي .

٣١-التصريح على التوضيح لخالد الأزهري .

٣٢-تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتمري .

٣٣-توضيح المقاصد والمسـالك لشـرح ألفيـة ابـن مالك .

٣٤-الجمل في النحو للزجاجي .

٣٥-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي .

٣٦-حروف المعاني للزجاجي .

٣٧-الخصائص لابن جني .

٣٨-رصف المباني بشرح حروف المعاني للفارقى .

٣٩-سر صناعة الإعراب لابن جني .

٤٠-شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .

٤١-شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم .

٤٢-شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي .

٤٣-شرح التسهيل لابن مالك .

٤٤-شرح التصريح على التوضيح .

٤٥-شرح الجمل لابن عصفور .

٤٦-شرح جمل الزجاجي لابن هشام .

٤٧-شرح عنون الإعراب لابن فضال المجاشعي .

٤٨-شرح قواعد الإعراب .

٤٩-شرح كافية ابن الحاجب للأسترا باذي .

٥٠-شرح الكافية الشافية لابن مالك .

٥١-شرح اللمع لابن برهان .

٥٢-شرح المفصل لابن يعيش .

٥٣-شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب .

٥٤-شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب .

٥٥-الفصول الخمسون لابن معطى .

٥٦-الفصول في العربية لأبن الدهان .

٥٧-الكافية في النحو لابن الحاجب .

٥٨-كشف المشكل في النحو لليماني .

٥٩-لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري .

٦٠-اللمع في العربية لابن جني .

٦١-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب .

٦٢-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل .

٦٣-المستوفى في النحو للفرخان .

٦٤-مغنى اللبيب لابن هشام .

٦٥-المفصل في علم العربية للزمخشري .

٦٦-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني.

٦٧-المقتضب للمبرد .

٦٨-المقدمة في النحو لخلف الأحمر

٦٩-المقرّب في النحو لابن عصفور .

٧٠-الموجز في النحو لابن السرّاج .

٧١-الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي .

٧٢-همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي .

٧٣-الواضح في النحو للزبيدي .

٧٤-الجمل في النحو لابن شقير ، وهو المنسوب للخليل بن أحمد .

٧٥-نتائج الفكر في النحو للسهيلي .

٧٦-الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي •

٧٧-أمالي أبي القاسم الزجاجي •

٧٨-التكميل والتذييل لابن حيان •

الأسقاط :

وحينما يتناول المحقق الكتاب قد يجد النص لا يستقيم ؛ لأن فيه سقطاً في جميع النسخ التي عاد إليها ، ولا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يتسق المعنى ، ولا يستقيم الحكم مع ما للمؤلف نفسه من أحكام وآراء ، وعليه في هذه الحالة أن يضع كلمة أو أكثر بها يستقيم النصّ ، ويتسق المعنى والحكم ، على أن يضع ذلك بين معقوفتين • على أن هذه المسألة شديدة الدقة بالغة الخطر ولا يلجأ إليها المحقق إلا إذا استحال فهم المعنى مع عدم التزيد في ذكر الكلمة أو العبارة التى بها يستقيم المعنى •

الأمر الآخر أن الكلمة التى تُزاد أو العبارة يجب أن تكون في أضيق نطاق ممكن بمعنى أنه ليس للمحقق أن

يسرف في وضع الزيادة ؛ ولا ينبغى أن تزيد بحال عن ثلاث كلمات ؛ لأنه إن زاد عليها تحول من محقق إلى مؤلف ، والتحقيق غير التأليف فإذا كان الأمر يتطلب أكثر من ذلك فإن عليه ألا يزيد على النص شيئاً ، وأن يكتب تعليقًا في الهامش يذكر فيه أن في النص في هذا الموضع سقطًا ، وأن المعنى لا يستقيم ؛ وله أن يضيف في التعليق ما يتصوّر أنه العبارة المناسبة ، وإن زادت على ثلاث كلمات ، بيد أن عليه أن يظل مرتبطًا بالنص الأصلي لا يتجاوزه .

* * *

مصادر المادة التصريفية

تتنوّع مصادر مادة علم التصريف على النحو الآتى:

أولاً : مصادر مشتركة مع المادة النحوية ؛ وقد سبق أن ذكرناها ضمنًا ككتاب سيبويه والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والواضح للزبيدي ، والمفصل للزمخشرى وغيرها من المصادر التي جمعت مادتى : النحو والصرف معًا ، وهي مصادر لا يمكن إغفالها في مباحث علم التصريف لكن لا تكفى العودة إليها وحدها ، ولكن لابد من العودة إلى أنواع أخرى من المصادر منها :

مصادر مختصة بمبَاحث التصريف ويمكن تقسيم هذه المؤلفات إلى مجموعتين متميزتين :

المجموعة الأولى : مصادر تناولت القواعد الصرفية بصورة عامة ؛ ولم تقتصر على بعض الموضوعات والأبواب ، ومنها :

١-التصريف لأبي عثمان بكر بـــن محمــد المـــازني (ت٢٤٥هـ) .

٢-التكملة لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) .

٣-التصريف الملوكي لابن جني (٣٩٢هـ) .

٤-التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت بيـن : ٤٧١-٤٧٢هـ) .

٥-نزهة الطـــــرف فـــي علــم الصـــرف للميدانـــي (ت٥١٨هـ) .

٦-الوجيز في التصريف لأبـــي البركـــات الأنبـــاري (٥٧٧هـ) .

٧-الشامية لابن الحاجب (٦٥٦هـ) .

٨-التصريف العزّي أو العزّي في التصريف للزنجالى المعروف بالعزّي .

٩-الممتع في التصريف لابن عصفور (٦٦٩هـ) .

١٠-التصريف لابن مالك (٦٧٢هـ) .

١١-ضروري التصريف لابن مالك وقد شرحه في كتابه : التعريف بضروري التصريف .

١٢-أساسي التصريف لأبي الذَبيح الحضرمي (٦٧٦هـ) .

١٣-الهارونية في التصريف لنجم الدين عمر بن عيسى الهروي (ت بعد : ٧٠٠هـ) .

١٤-النجاح في التصريف للصغناقي (٧١٠هـ) .

١٥-مزاح الأرواح لأحمد بن مسعود من علماء القرن الثامن الهجري .

١٦-إكسير السعادة في التصريف للأرزنجاني (٨٠٠هـ) .

١٧-فتح اللطيف في أسرار التصريف لابن عطية الحموي (ت ٩٣٦هـ) .

١٨-التعريف في نظم التصريف للحسني من علماء القرن العاشر الهجري .

١٩-كفاية المبتدي في الصرف للبيركلي (٩٨١هـ).

٢٠-كفاية الأرب في تصريف كلام العرب لأبي بكر محمد بن إبراهيم الرومى من علماء القرن الحادي عشر الهجري ٠

٢١-التوقيف على مهمات التصاريف للمناوي (١٠٣٠هـ) ٠

٢٢-الترصيف في التصريف للمرشدي المعروف بالعُمَري (١٠٣٧هـ) ٠

٢٣-عُدّة المستعدين في التصريف للزيلي (١٠٤٩هـ)٠

٢٤-المقصود وهو متن مشهور اختُلف في مؤلفه ٠

المجموعة الثانية : مؤلفات تناولت بعض أبواب التصريف ، وأهمها :

١-كتاب الأفعال لابن القوطية (٣٦٧هـ) ٠

٢-كتاب الأفعال لابن طريف الأندلسي (٤٠٠هـ) ٠

٣-الأفعال للسراقسطي (٤٠٠هـ) ٠

٤-أبنية الأفعال للرازى (٤١٦هـ) ٠

٥-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (٥١٥هـ) .

٦-تهذيب الأفعال لابن زكريا (٦٠٦هـ) .

٧-فصل المقال في أبنية الأفعال لابن هشام الخضراوي (٦٤٦هـ) .

٨-لاميّة الأفعال وشرحها لابن مالك .

٩-بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال للفهري اللبني (٦٩١هـ) .

١٠-كتاب فَعَل وأفعل للأصمعي (٢١٠هـ) .

١١-فَعَلتُ وأفعلتُ للزجاجى (٣١٠هـ) .

١٢-فعلتُ وأفعلتُ للسجستانى (٣٢٧هـ) .

١٣-المقصور والممدود للفراء (٢٠٧هـ) وصدر بطبعة أخرى باسم (المنقوض والممدود) .

١٤-المقصور والممدود لابن ولاد (٣٣٢هـ) .

١٥-شرح أبنية سيبوية لابن الدّهان (٥٦٩هـ) .

١٦-ما جاء على فَعَلتُ وأفعلتَ بمعنى واحد للجواليقي (٥٤٠هـ) .

١٧-ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل لابن مالك .

١٨-الإبدال لابن السِّكِّيت (٢٤٤هـ) .

١٩-الإبدال لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ) .

٢٠-الوفاق في الإبدال لابن مالك .

ويمكن أن يضاف إلى هذين النوعين أنواع أخرى من المصادر تفيد في دراسة مسائل علم التصريف وقضاياه ومن ذلك المعاجم اللغوية ؛ لأن هذه المعجمات في أثناء عرضها فيما تعرض له من مواد تذكر - أحيانًا - بحوثًا مفيدة تتناول الصيغ أو الكلمات ؛ ولذلك فإن المعجمات اللغوية تتضمن ثروة ضخمة لا يصح إغفالها في الدراسة التصريفية ونشير إلى أهمها فيما يلي :

١-العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) .

٢-كتاب الجسيم لأبن عمرو الشيباني (٢١٣هـ) .

٣-جمهرة اللغة لابن دريد (٣٢١هـ) ٠

٤-ديوان الأدب للفارابي (٣٥٠هـ) ٠

٥-تهذيب اللغة للأزهيري (٣٧٠هـ) ٠

٦-مقاييس اللغة لابن فارس (٣٧٥هـ) ٠

٧-الصحاح للجوهري (٣٩٨هـ غالباً) ٠

٨-المخصص لابن سيده (٤٥٨هـ) ٠

٩-أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ) ٠

١٠-لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ) ٠

١١-القاموس المحيط للفيروز آبادي (٨١٧هـ) ٠

١٢-تاج العروس للزبيدي (١٢٠٥هـ) ٠

ثمت نوع آخر من المصادر يجدر الإشارة إليها وهي **كتب الآمالي والمجالس والنوادر** ؛ فإن هذه الكتب تتضمن بدورها مباحث تصريفية متنوعة ومن أهمها :

١-النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصاري (ت بين : ٢١٤هـ-٢١٧هـ) ٠

٢-مجالس ثعلب (٢٩١هـ) ٠

٣-الأمالي لأبى علي القالي (المتوفي بعد ٣٣٠هـ)٠

٤-أمالي الزجاجي (٣٤٠هـ) ٠

٥-مجالس العلماء للزجاجي ٠

٦-غرز الفوائد ودرر القائد المشهور بأمالي السيد المرتضى ٠

٧-أمالي ابن الشجري (٥٤٢هـ) ٠

٨-أمالي السهنلي ٠

وثمت - أيضاً - مجموعة من المصادر المفيدة في الدراسات التصريفية بعامة وهي مؤلفات **التثقيف اللغوي** ؛ **لأنها** تتضمن في ثناياها نظرات في دراسة بنية الكلمة العربية يجدر الإفادة منها ، وفي طليعة هذه المؤلفات :

١-ما تلحن فيه العامة للكسائى (١٨٩هـ) ٠

٢-إصلاح المنطق لابن السِّكيت ٠

٣-أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٧٦هـ) ٠

٤-الفاخر للمفضل بن سلمة الضبي (٢٩١هـ) ٠

٥-الفصيح لثعلب (٢١٩هـ) ٠

٦-تصحيح الفصيح لابن درستويه (٣٤٧هـ) ٠

٧-لحن العوام للزبيدي (٣٩١هـ) ٠

٨-إصلاح غلط المحدثين للخطابي (٣٨٨هـ) ٠

٩-الصاحبي لابن فارس (٣٩٥هـ) ٠

١٠-متخيّر الألفاظ لابن فارس ٠

١١-فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (٤٣٠هـ) ٠

١٢-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان للصقلي (٥٠١هـ) ٠

١٣-درة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري (٥١٦هـ) ٠

١٤-تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ٠

١٥-تقويم اللسان لابن الجوزي (٥٧٩هـ) ٠

١٦-الشوارد في اللغة للصاغاني (٦٥٠هـ) ٠

١٧-سهْم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي (٩٧١هـ) ٠

* * *

ملحوظات حول الفهارس الفنية

فيما يتصل بفهرس الآيات يلاحظ أن ترتب الآيـــات في هذا الفهرس على حسب ترتيبها في السور ؛ وترتـــب السور علي حسب ترتيبها في الصحف ، كما يلحـــظ أن تكتب الآية برسم المصحف ولا يصح العدول عنها بحـــال من الأحوال ، وكذلك تكتب الآية بهذا الرسم فـــي نـــصّ الكتاب نفسه ؛ وإن وردت بقراءة أخرى مخالفة .

ويلاحظ في فهرس الأحاديث أن تُرتب على حســـب الحرف الأول فالثاني فالثالث من الكلمة الأولى من النص الذي ورد في صلب الكتاب ؛ ويجب ضبط هـــذا النـــص بالشكل كما يلتزم هذا الضبط بالشكل في صلب الكتـــاب نفسه .

ويلاحظ في فهرس أقوال العرب وأمثالهم أن يُرتـــب - أيضا - على حسب ما جاء في النص من كلمات بـــدءًا من الكلمة الأولى على أن ترتب الكلمات علـــى حســـب الأحرف الأول فالثاني فالثالث كما يجـــب ضبـــط هـــذه

الأقوال والأمثال في نص الكتاب كله وإن تعدّد ورودها فيه .

ويلاحظ في فهرس الأشعار أن يُرتب على حسب الروي الساكن فالمضموم فالمفتوح فالمكسور ، ثم يرتب كل حرف على حسب ترتيب بحور الخليل ، ويجب ضبط الأشعار بالشكل وكذلك يجب ضبطها بالشكل في صلب الكتاب كله وإن تعدّد ورودها .

ويُلاحظ في فهرس الأعلام ما يأتي :

١-عدم الاعتداد بأل المعرفة أو الزائدة وأب وأم .

٢-ويرتب العلم مراعي فيه الحرف الأول فالثاني فالثالث من الاسم الأول فإن تعدّدت الأعلام مع اتحادها في هذه الأحرف روعيت هذه الأحرف في الاسم الثاني ، فإن تعدّدت متفقة في الثاني روُعيت في الثالث .

وفيما يتصل بفهرس المسائل الخلافية يُراعي ترتيب المسائل الخلافية حسب ترتيب الألفية ؛ أي ترتب

المسائل الخلافية التي وردت في النص بدءاً بالمقدمات وانتهاءً بأحكام التوابع والجمل ·

كما يلاحظ في فهرس المصطلحات النحوية والصرفية ترتيبها حسب المادة ، ثم الكلمة بمعنى أن ترتب - مثلاً- مادة القياس بعد السماع ، أو بعد الجمع ، أو بعد التثنية ، ثم يُرتب في داخل مادة القياس ما يتصل بها من مشتقات ككلمة المقيس ، وكلمة المقيس عليه ونحوه ··

ويُلاحظ في فهرس المصادر والمراجع أن تُوزع على النحو الآتي :

أ-المخطوطات ·

ب-المطبوعات ·

جـ- الدوريات ·

وينبغي أن تُرتب أسماء المصادر ترتيبًا دقيقًا ؛ إمّا على حسب المؤلف ، وإمّا على حسب العنوان ونحن ممن يأخذون بالترتيب على حسب العنوان ؛ لأسباب

عملية فإذا أخذ بهذا الترتيب وحسب عدم الاعتداد : بـأل وأب وأم لو كانت واردة في عنوان الكتاب ٠

كذلك يجب ذكر جميع البيانات المتصلة بهذه المصادر، ففي المخطوطات يجب ذكر المكان الذي حفظت فيه النسخة الأصلية ورقمها في هذا المكان ؛ فإذا كان العودة إلى مصورة من المصوّرات فلابد من الإشارة إلى المكان الذي وجدت فيه المصورة ورقمها فيه بالإضافة إلى مكان الأصل ورقمها فيه ٠

وبالنسبة للمطبوعات فلابد من الإشارة إلى اسم الكتاب كاملاً ، واسم المؤلف ، واسم المحقق إن كان الكتاب محققًا ، واسم الناشر والطبعة وسنة النشر ، فإن كان للكتاب أجزاء وحب ذكر أرقام الطبعات وسنوات النشر لكل جزء منها على حسدة ، ولا يصح إجمالها ٠

وأمّا بالنسبة للدوريات فإنه يجب ذكر اسم الدورية سواء أكانت حولية ، أم فصلية ، أم شهرية ، أم غيرها ؛ والجهة التي تصدرها وبياناتها مفصلة أي : رقمها ،

وتاريخها ، على أن يذكر بعد ذلك عنوان الموضوع الذى تمت الإفادة منها فيه ؛ فإذا أفاد الباحث أو المحقق - مثلا - من بحث منشور في مجلة جامعة الإمام فإن عليه أن يذكر هذه المعلومات مرتبة .

مثلاً - مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود - العدد كذا - سنة كذا - بحث عنوانه كذا - وتذكر أرقام الصفحات التي وقع فيها البحث ثم أرقام صفحات المادة العلمية التي اقتبسها منة .

ويبقي - اخيراً - ملحوظة تتصل بطباعة البحث ؛ وطباعته يجب أن تتسم بالعناية والدقة ؛ وأن تضبط فيه النصوص بالشكل .

كذلك يجب أن تضبط الأوزان الصرفية بالشكل ، وكذلك - أيضا - الكلمات الملبسة أو الغريبة ، ويراعى الدقة - أيضا - في تصحيح النص المطبوع ؛ لأن الإهمال في هذا المجال دليل على عدم العناية بالعلم فضلاً عن أنه قد يوقع في أخطاء لا سبيل إلى تلافيها ؛ فإذا طبع النص

مع العناية والدقة ثم وقعت فيه أخطاء برغم ذلـــك فإنــه يجب استدراكها عن طريق ملحق أخير يتضمن تصويـــب هذه الأخطاء على أن يرتب هذا الملحق حســـب ترتيـــب صفحات الأخطاء الواردة في الكتاب المطبوع مع ذكـــر رقم السطر وتحديد موضع الخطأ والصواب .

* * * *